



تقرير

اقتصاديات التأديب من 1977 إلى 2011 عن المكائد الهيكلية في مواجهة الأزمات







تقرير

اقتصاديات التأديب من 1977 إلى 2011

عن المكائد الهيكلية في مواجهة الأزمات



تقرير

اقتصاديات التأديب من 1977 إلى 2011 عن المكائد الهيكلية في مواجهة الأزمات

منصة العدالة الاجتماعية
SOCIAL JUSTICE PLATFORM



الحقوق محفوظة للمنصة للعدالة الاجتماعية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي : نسب المصنف -
غير تجاري - منع الاشتقاق | الإصدار 4.0

www.sjplatform.org

مقدمة

"في يومنا هذا ينبغي أن نقول إن الدولة هي مجتمع إنساني يحتكر الاستخدام المشروع للقوة المادية داخل إقليم معين".

ماكس فيبر¹

لعل هذه واحدة من أكثر أفكار فيبر اختلافاً، إذ يقترح أن الدولة الحديثة تمتلك وحدها الحق القانوني لاستخدام القوة المادية ضد أي فرد أو جماعة داخل حدود أراضيها. وبعبارة أخرى، تحتكر الدولة الحق في استخدام القوة المادية ضد المواطنين الذين يشكلون تهديداً للبناء الاجتماعي الذي تحميه وتصوره تلك الدولة.

وبعيداً عن الجدل حول فلسفة فيبر عامة، الدول الحديثة لديها القدرة على تهديد حياة مواطنيها بطرق عديدة أكثر من الإيذاء الجسدي.² فعلي سبيل المثال، يمكن للتغيير الذي يطرأ على التوجه الاقتصادي للدولة، خاصة في وقت أزمات التراكم الرأسمالي، أن يجعلها تتخلى عن أدوارها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية أو السابقة، مما يؤدي إلى زعزعة جميع جوانب وطرق المعيشة للمواطنين. ويُلحق هذا التغيير، على المدى البعيد، الضرر بكل من الفئات والطبقات الأضعف، بدلاً من تخفيف أعباء ظروفهم المادية. ولهذا السبب، فإن صنع القرارات الاقتصادية في أي دولة لا يقل أهمية عن استخدام الضرر الجسدي كأداة تأديبية. ونظراً لأن صنع القرارات الاقتصادية له آثار مباشرة على الاختيارات المادية وغير المادية للجماهير، فهي تعمل كأداة لتأديب الطبقات عن طريق الجمع بين الاستخدام المتزايد للعنف وإثارة الخوف، في نفس الوقت الذي تخدم فيه بفعالية الرؤى والخطط التي تحمي مصالح القلة المهيمنة.³ لذا، يؤدي اتخاذ القرارات الاقتصادية في أعقاب أزمات التراكم إلى "تأديب" الأغلبية الساحقة للجماهير، من أجل التغلب على العقبات التي تؤثر سلباً على عملية تراكم رأس المال، وتسهيل طرق تضخم أرباح الرأسماليين. ولذلك، يحمل هذا التقرير عنوان "اقتصاديات التأديب"، ليعكس ضروب الاختيارات السياسية التي تهدف إلى إثراء القلة الرأسمالية عن طريق تأديب الجماهير بطرق تزيد من أعباء ومعاناة الأغلبية، وتقلص فرص التمرد على النظام الجديد. بالتالي، فإن هذه القرارات الاقتصادية لها في الواقع آثار اجتماعية، سنشير إليها في هذا التقرير بالقرارات الاجتماعية-الاقتصادية.

¹ انظر H. H. Gerth and C. Wrights Mills. *From Max Weber: Essays in Sociology*. (New York: Oxford University Press, 1946). P. 78.

² تؤيد الآراء التي تشير إلى أن فلسفة فيبر تحتوي على عناصر من المركزية الأوروبية والعنصرية تجاه المجتمعات الشرقية. لذلك، نفضل توضيح أن بدء مناقشتنا باقتباس فيبر لا يعني بالضرورة موافقتنا على جميع أفكاره. لمعرفة المزيد عن فيبر والمجتمعات الشرقية،

راجع Bryan Turner. *Marx and the End of Orientalism* (London: George Allen and Unwin, 1978).

³ انظر Charles Umney, Ian Greer, Ozlem Onaran, and Graham Symon, "The State and Class Discipline: European Labour Market Policy after the Financial Crisis," *Capital and Class*, Vol. 42, No. 2, 2018.

رغم أن هناك روابط قوية بين القضايا التي تُناقش في هذا التقرير، وأفكار رأسمالية الكوارث وعقيدة الصدمة التي طرحتها الكاتبة ناغومي كلاين⁴، إلا أنه من الضروري وضع الأزمات التي نناقشها هنا في الاعتبار. أنها التي تنشأ من داخل النمط الرأسمالي نفسه المليء بالتناقضات، والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى حدوث متكرر للأزمات- وهو جانب أغفلته كلاين في أطروحتها⁵. بالإضافة لذلك، عند التطرق إلى مناقشة "الاستقلال النسبي للدولة" فيما يلي، سيوضح ابتعادنا عن أفكار كلاين فيما يتعلق بمسألة استقلالية الدولة النسبية، مقارنة بالأفكار التي تفترض خضوع الدولة تماماً لمصالح الشركات.

في بعض الحالات، تلاقي تلك القرارات الاجتماعية الاقتصادية، التي يتم اعتمادها وفقاً للتغيرات العالمية في التوجهات الاقتصادية، احتجاجات واسعة أو اشتباكات عنيفة مع السلطات من قبل الجماعات والطبقات المتأزمة. إلا أنه في أغلب الأحيان، يظل الاستياء من هذه التغيرات الهيكلية المنفذة كامناً (وفقاً للتغير في شكل وطبيعة السياسات الاجتماعية-الاقتصادية). وهذا لا ينفي أن هذه الجماعات والطبقات ستستمر في معارضتها (بأشكال أخرى) لجميع الخطط التي تعمم التكلفة على المجتمع، وتخصص الفوائد للقلة. في هذا السياق، لا يعتبر تدخل الدولة أمراً ضرورياً فحسب، بل وحتمياً أيضاً، للحد من غضب الجماهير ومنع أي تصعيد إضافي أثناء محاولتها للتغلب على الأزمة. ومع ذلك، ينبغي أن نضع في الاعتبار أنه في الوقت الذي تتدخل فيه الدولة بحجة استيعاب مطالب الناس، يرسخ هذا التدخل توجهاً اقتصادياً جديداً - أي نمطاً جديداً من التراكم - يتوافق مع مصالح الطبقة المهيمنة. وفي هذه الظروف، ووسط أزمة التراكم، تدفع النخبة بالدولة للبدء في هذه التغيرات. وبالتالي لا تلغي الدولة تلك التغيرات التي يعارضها الشعب، ولكنها تسهل قدرتها طويلة المدى على تقنين المزيد من التدابير الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد على تفاقم تدهور الظروف المعيشية للجماهير. وعلى نفس المنوال، تمنح أوقات الأزمات تلك الدولة فرصة فرض حملة تأديبية منهجية لإرساء القانون، وإنهاء الفوضى واستعادة الاستقرار والنظام، لإنهاء كل فرص ومساحات المعارضة بشكل فعلي، وإتاحة مساحة إضافية أمام الأجهزة الحكومية لتطبيق مزيداً من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم النخب.

وفي ضوء ما تقدم، نشير إلى الدور العام للدولة في شرعنة القوانين والتقاليد الاستغلالية لصالح عملية تراكم رأس المال. وهي حقيقة نجدها شديدة الوضوح، خاصة في السياق الرأسمالي "النيوليبرالي" الحالي. وبالطبع، لا يستنتج من ذلك أن الدولة تختار تنفيذ مثل هذه الإجراءات بهدف وحيد يرمي إلى إيذاء هذه الفئات والطبقات. لكن، لأن قرارات الدولة تهدف في الأساس إلى خدمة عملية تراكم رأس المال والحفاظ على استمرارها وتعظيمها، فإنها تتجاهل مصلحة الطبقات المستغلة بسهولة. وبشكل آخر، يمكن القول إن العلاقة بين تراكم رأس المال ومصلحة المواطنين، في ظل دولة رأسمالية، هي ببساطة علاقة عكسية⁶.

وبناء على ما سبق، وبتخاذ الدولة المصرية الحديثة كدراسة حالة، يستهدف هذا البحث دراسة شروع الدولة خلال فترتين تاريخيتين مختلفتين، في استخدام أداة "الاقتصاد التأديبي"

⁴ انظر. Naomi Klein. *The Shock Doctrine: the Rise of Disaster Capitalism* (New York: Metropolitan Books, 2007).

⁵ تتخذ مثل تلك الأزمات أشكالاً وصيغ مختلفة وفقاً لطبيعة التناقضات التي تظهر نفسها في كل مرة على حدٍ، قبل ذروة الأزمة.

⁶ هذا لا يفترض أن هناك شكل موحد للدولة الرأسمالية بل يشير إلى الانتشار الواسع في نماذج الدول في عصرنا النيوليبرالي هذا التي تعمل في المقام الأول على تعزيز وحماية التراكم الرأسمالي على حساب الجماهير.

ضد فئات بعينها من المجتمع المصري، بعد معارضتها عدم المساواة الاجتماعية التي فرضتها التغيرات في التوجه الاقتصادي للدولة. تحديدًا، يتطرق البحث إلى التركيز على رد فعل الدولة المصرية (اجتماعيا واقتصاديا) إزاء انتفاضات الخبز عام ١٩٧٧ واعتصام ميدان التحرير الذي استمر ١٨ يومًا خلال موجة الربيع العربي الأولى عام ٢٠١١.

بشكل مبسط وسريع، في الحالة الأولى، يرجع سبب انتفاضة الخبز في المقام الأول إلى قرار تخفيض الدعم الحكومي على السلع الغذائية كواحدة من محاولات نظام السادات لتحرير الاقتصاد المصري (وفقا للمفهوم الليبرالي)، وتحويل تبعية الدولة لسياسة الولايات الأمريكية الخارجية في المنطقة، بعد أن كانت سياسة مصر الخارجية تتبع الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس جمال عبد الناصر. أما في الحالة الثانية، الخاصة بالاعتصام في ميدان التحرير، فقد اندلعت الحركة على خلفية الاحتجاجات في تونس و"شبح الإفكار" والإنحدار الذي يطارد المنطقة بأكملها في عباءة السياسات النيوليبرالية. وعلى الرغم من العلامات المبكرة الدالة على تراجع الدولة عن خططها الأولية في الحالتين، مضت الدولة المصرية في نهاية المطاف في تنفيذ خططها الاجتماعية الاقتصادية الرجعية الجديدة بمعدلات متسارعة. ويمكن أن يفهم هذا التراجع المبدئي باعتباره تكتيكيًا من جانب الدولة لاحتواء الحشود الغاضبة وإعطاء الأجهزة الحكومية الوقت اللازم لتنفيذ تلك الخطط الجديدة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن البحث لن يتعمق في تفاصيل كلا الحدثين، في سبيل التركيز على استجابة الدولة من خلال مضيها قدمًا في تنفيذ سياستها الاجتماعية الاقتصادية الجديدة.

وفي الجزء الأول من هذا البحث، نتناول رد فعل الدولة المصرية إزاء أعمال الشغب عام ١٩٧٧، بينما نتناول في القسم الثاني رد فعل الدولة المصرية على أحداث يناير ٢٠١١، قبل اختتام البحث ببعض الملاحظات العامة. أخيرًا، يتناول مرفق (١) الإطار النظري للدراسة (الاستقلال النسبي للدولة وعملية التراكم الرأسمالي).

انتفاضة الخبز ١٩٧٧: من الانفتاح الاقتصادي إلى التعديلات الهيكلية

• بدء الدولة الجديدة

"في السابع عشر من ذلك الشهر، وبناء على تعليمات البنك وصندوق النقد الدوليين، أُعلن فجأة عن رفع الدعم عن مواد غذائية أساسية مثل الخبز والسكر والأرز. نزلت الملايين إلى الشوارع للاحتجاج. وفي ظهيرة يوم ١٩ يناير جرى تعليق السياسة الجديدة حتى إلغائها تمامًا يوم ٢٠ يناير...".⁷

إذا أردنا فهم ردة فعل نظام السادات إزاء انتفاضة الخبز ١٩٧٧، ينبغي علينا إلقاء الضوء على السياق الذي وصل فيه نظامه إلى الحكم وطبق هذه التغييرات التي أجراها. لذا ما نحتاج وضعه نصب أعيننا، هو أن مع هزيمة عبد الناصر في ١٩٦٧، تلقى "المشروع الاشتراكي" - كما اسماه ناصر- ضربة جعلت النظام يترنح حتى وصل نظام السادات إلى سدة الحكم. وعليه فإن تبيان الفروق بين نظامي عبد الناصر والسادات، من حيث التوجهات الاقتصادية، يوضح أن تبني نظام السادات لتوجه اقتصادي مغاير تمامًا كان نتيجة حتمية لاختلاف نظام عبد الناصر في تحقيق أهدافه بشكل كامل.⁸ فإذا نظرنا إلى تدخلات ناصر في السياسات الاجتماعية الاقتصادية، لن يصعب استنتاج كيف تسببت سياسته في مشكلات كبيرة لمصالح القطاع الخاص وتراكم رأس المال، سواء المصري أو الأجنبي. ومن المفارقات الخاصة بمشروع ناصر، أنه وبرغم استهدافه مساعدة البرجوازية المصرية الناشئة في الحصول على استقلالها، وكذا تأمين مستوى داخلي من الاستقرار الاجتماعي- قائم على عقد اجتماعي يستبدل الحقوق السياسية بحقوق اجتماعية واقتصادية- إلا أنه كان ولا يزال يُنظر إليه على أنه عدو لهذه الطبقة.⁹

كان الحفاظ على هذا المشروع "الاشتراكي" أمرًا مكلفًا بالنسبة للنظام، حيث كان من المستحيل طلب مساعدة الغرب، أو المؤسسات المالية الدولية المتأثرة بالغرب، نظرا لانتمائه الواضح إلى الاتحاد السوفيتي.¹⁰ وذلك فضلًا عن تفاقم الأزمة المالية للدولة المصرية التي أدت إليها حالة الحرب مع إسرائيل، فقد بلغ مستوى الدين ٥ مليارات دولار بحلول أوائل السبعينيات، مع تخصيص ٢٤٠ مليون دولار لمدفوعات الدين سنويًا. و قدرت نفقات القوات المسلحة بنحو ٤٠ مليون دولار شهريًا بحلول عام ١٩٧٣، مقارنة مع ٨٠ مليون دولار جمعتها الدولة من الضرائب.¹¹ كل هذه العوامل مجتمعة استلزمت إيجاد حل للحرب مع إسرائيل. وكان

⁷ ادهم يوسف، "الانتفاضة لم تُصوّر: تمثيل سينمائي لمظاهرات الخبز في عام 1977"، مدى مصر، <<https://bit.ly/38AOKEM>>، ٢٠١٧.

⁸ على الرغم من ذلك، فإن التجربة الناصرية تستحق دراسة مستقلة بذاتها؛ وهو ما قدمناه بالفعل من قبل. انظر "الجمهورية الأولى،

المصري في سدة الحكم: عبد الناصر والجماهير"، منصة العدالة الاجتماعية، <<https://bit.ly/2qDUeeW>>، ٢٠١٩.

⁹ ظهر استعداد ناصر لتشجيع نمو القطاع الخاص في بداية حكمه، عندما امتنع عن التدخل في أعمالهم. ومع ذلك الغيت هذه السياسة في ١٩٥٧ عندما وضع النظام يده على الشركات الأجنبية العاملة في مصر عبر تمصيرها، فيما عدا الشركات الأمريكية، في أعقاب العدوان الثلاثي، ثم التأميم الكامل لأغلبية القطاع الخاص في ١٩٦١.

¹⁰ كانت هذه هي حقبة بداية السبعينيات عندما انتشرت الأفكار الاجتماعية الاقتصادية الليبرالية، وبدأ الاقتصاد العالمي في التحول نحو مزيد من الانفتاح، تقسيم دولي للعمل جديد. طالب المدافعون عن هذا التوجه بتراجع كامل للدولة (خفض الإنفاق الاجتماعي تدريجيًا) ووقف تدخلاتها الاقتصادية. كما دعو إلى معاملة القطاع الخاص باعتباره ذراع الاساسي للتنمية.

¹¹ خلال هذه الفترة، أنقذت قروض الدول العربية الغنية بالنفط الدولة المصرية من إعلان إفلاسها. انظر Robert Tignor، *Anwar al-Sadat: transforming the Middle East* (Oxford: Oxford University Press, 2016). P. 122-123.

هذا مقدمة التغير الجذري في التوجه الاقتصادي للدولة، وإزالة العقبات أمام تراكم رأس المال الخاص، إذ بدأ النظام بتحويل تحالفاته نحو الغرب.¹²

في البداية، وجد مؤيدو الاتجاه الموالي للغرب داخل الدولة صعوبة في بداية حكم نظام السادات، حيث اضطروا إلى القضاء على الناصريين المتبقين داخل الدولة. الخطوة التي انتهت بنجاح في مايو ١٩٧١.¹³ وتبلور انتصارهم فيما بعد على شكل "ورقة أكتوبر"، التي أعلن السادات من خلالها عن بداية سياسات الباب المفتوح والانفتاح الاقتصادي (قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤). وعليه، رُفعت جميع القيود التي فرضها عبد الناصر على حرية حركة رأس المال. وأعفي قانون الانفتاح الشركات الخاصة -بما فيها الشركات مع القطاع العام- من تطبيق قوانين العمل مثل التمثيل العمالي في الإدارة، والعقود الممتدة، ونصيبهم من الأرباح.¹⁴ وبالإضافة لذلك، أعطي القانون ضماناً ضد نزع الملكية والتأميم، وكذلك سمح للمستثمرين الأجانب بممارسة حق الملكية الكاملة. ورفع القانون أيضاً الشروط التي تنص على وجوب امتلاك المصريين لأغلبية الأسهم والمقاعد في مجلس إدارة أي شركة.¹⁵

لم تستهدف الدولة بإصدار هذا القانون فقط مصلحة الطبقة البرجوازية المصرية، من خلال تحرير تراكم رأس المال من أي قيود، ولكن استهدفت أيضاً توفير عدداً كافياً من الوظائف القادرة على استيعاب التزايد السكاني، خشية حدوث أي اضطراب اجتماعي. ولم تكن هناك نية لدى صناع القرارات في توفير فرص عمل قادرة على تحقيق مستوى معيشي مرتفع كما تعكس قوانين الانفتاح. إلا أن العبرة من سياسة الانفتاح الاقتصادي كانت التأكيد على دور مصر كوسيط بين المنطقة العربية والغرب في الأسواق العالمية؛ وكمسئولة عن توفير العمالة والمواد الخام وتقديم الخدمات.¹⁶ بعبارة أخرى، أتت هذه السياسات للتأكيد على عدم تكرار المحاولات السابقة للتصنيع المستقل مجدداً، بعد إعادة إدماج مصر في السوق العالمي.

ولكن كان من المؤسف للنظام، أن تجربة سياسة الانفتاح (سياسات الباب المفتوح) جاءت بنتائج كارثية بعدما أخفقت في جذب الاستثمارات الأجنبية التي كانت تطمح إليها. فقد بلغ إجمالي الاستثمارات تحت قانون ٤٣ بين عامي ١٩٧٤-١٩٨٢ خمسة مليارات جنية مصري، بواقع ٦١% استثمارات مصرية، و٢٣% استثمارات عربية، و١٦% استثمارات غربية، مع تركيز الاستثمارات الخارجية على قطاع الخدمات والقطاع المالي.¹⁷ وفي حقيقة الأمر لم يتم تنفيذ سوى ٣٢% من

¹² المرجع السابق، ص 123-124.

¹³ في العام نفسه، و فيما يبدو كُشِر، كشف النظام عن نواياه من خلال القانون ٦٥ لسنة ١٩٧١ للاستثمار الأجنبي. وفقاً للقانون، مُنح المستثمرون الأجانب حوافز مثل الإعفاء الضريبي لمدة 5 سنوات للاستثمار في المناطق الحرة المنشأة حديثاً. انظر Nadia Farah. *Egypt's political economy: power relations in development* (Cairo: The American University in Cairo Press, 2009). P. 37-38.

¹⁴ انظر Tignor. *Anwar al-Sadat...*, 2016. P. 134.

¹⁵ المرجع السابق.

¹⁶ انظر Raymond A. Hinnebusch Jr. *Egyptian politics under Sadat: the post-populist development of an authoritarian-modernizing state* (New York: Cambridge University Press, 1985). P. 258.

¹⁷ Farah. *Egypt's political economy...*, 2009. P. 39.

وفقاً لدراسات أخرى، لم يوفر مشروع الانفتاح الاقتصادي أكثر من ٢٠٠٠ وظيفة إضافية بحلول عام ١٩٨٠. انظر Hinnebusch Jr. *Egyptian politics under Sadat...* 1985. P. 274.

إجمالي تلك الاستثمارات.¹⁸ وكان فشل التجربة واضحاً أيضاً في خلق عددًا كبيراً من فرص العمل، حيث لم تتجاوز ١٠.٥% من إجمالي نسبة العمالة بين ١٩٧٤-١٩٩٠.¹⁹

وإذا كانت سياسة الانفتاح قد فشلت في تلبية توقعات النظام، فإن تأثيرها على الرفاهية الاجتماعية لا يقل كارثية، نظراً لأن "الرفاهية الاقتصادية" التي وعد بها النظام لم تتحقق. وتحديداً، قضت سياسات الانفتاح على توقعات فرص العمل القائمة عبر السماح لشركات القطاع العام بالتخلي عن النظام المركزي لتخصيص القوى العاملة، ووضع معايير توظيف خاصة بهم (أي إختيار عمالهم بشكل خاص وتعيين عمال بعقود مؤقتة لأول مرة). وتغير بذلك مسار القواعد الحكومية السابقة التي حظرت التوظيف خارج الخطة. وعلاوة على ذلك، تناقصت تدريجياً مخصصات الميزانية الموجهة لتغطية التكاليف الكاملة للعمالة، حيث ارتفعت نسبة المتقدمين لشغل الوظائف الحكومية مقابل فرص الوظائف الحكومية، من ١.٢ في ١٩٧٧ إلى ٥.١ في ١٩٨١.²⁰ ونتيجة لذلك، نجد الاتجاه سريع النمو للعمالة العامة في الستينيات والسبعينيات ينقلب تماماً بحلول منتصف الثمانينيات، ويبدأ في الانخفاض بشكل ملحوظ. وصاحب هذا الانخفاض، تراجعاً في الأجور الحقيقية.²¹ وكذلك كان هناك تغيير ملحوظ في تركيبة سوق العمل في القطاع العام، حيث أصبح التوجه الرسمي يميل نحو تأنيث القوى العاملة العامة، وتوظيف المزيد من الخريجين ذوي الياقات البيضاء.²²

وبسبب سياسة الباب المفتوح، أصبح السوق المحلي مليئاً بالسلع المستوردة. بالإضافة إلى ارتفاع مستمر في الأسعار حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية المحلية بمتوسط ٢٤% في سنة ١٩٧٤، ثم وصلت إلى ٤١% عام ١٩٧٦.²³ وأشارت تقديرات أخرى عن نفس الفترة إلى وصول تضخم أسعار المواد الغذائية، الناجم عن سياسة الانفتاح، إلى ما بين ٢٠-٢٥%، مقارنة بالمعدل الرسمي البالغ ١٠%.²⁴ وقبل أحداث ١٩٧٧، بلغ الدين الخارجي ٥.٧ مليار دولار (ما يوازي ٤٢% من الناتج المحلي).²⁵ ووسط كل هذه الصعوبات، سعى النظام للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي للوفاء بالتزامات خدمة الدين. إلا أنه أصر على دفع عملية الانفتاح إلى مدى أكبر، من خلال "شرط" تخفيض الدعم (على الغذاء بشكل أساسي، خاصة أن الغذاء شكل نسبة كبيرة من فاتورة الإنفاق الحكومي وصلت إلى ٤٣% في ١٩٧٥).²⁶

¹⁸ Tignor. *Anwar al-Sadat*....., 2016. P. 137.

¹⁹ Farah. *Egypt's Political Economy*...., 2009. P. 40. وصل العجز التجاري، بحلول عام ١٩٧٩ قرابة ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي. انظر

Tignor. *Anwar al-Sadat*....., 2016. P. 138.

²⁰ Ragui Assaad. "The effects of public sector hiring and compensation policies on the Egyptian labor market". *The World*

Bank Economic Review, No. 1 (1997):87.

²¹ في حين أن الأجور الحقيقية بلغت ذروتها بين ١٩٧٤-١٩٨١، إلا أنها انخفضت إلى ٦٠% من مستوياتها، بحلول عام ١٩٨٦ عما كانت في ١٩٨١.

المرجع السابق، ص ٩١-٩٢.

²² كانت هناك زيادة في معدلات البطالة بشكل عام بين خريجي الجامعات، إذ زادت فترة الانتظار الرسمية لفرص العمل في القطاع العام

من ٣-٢ سنوات إلى ٥-٦ سنوات. المرجع السابق، ص ٩٣-٩٥.

²³ وصلت السلع الاستهلاكية المعمرة الفاخرة المستوردة إلى ٦٩ مليون جنيه. Lafif Lakhdar. "The development of class struggle in

Egypt". *Khamsin*, 1978. <<https://bit.ly/3f9Nedb>>.

²⁴ Khalid Ikram. *The Egyptian economy, 1952-2000: performances policies and issues* (New York: Routledge, 2006). P.14-15.

²⁵ Tignor. *Anwar al-Sadat*....., 2016. P. 138.

²⁶ المرجع السابق، ص ١٣٩-١٤٠.

• انتفاضة الخبز وتبعاتها

عايزين أحزاب للفقراء	العيشة بقت مُرة
مش كفاية لبسنا الخيش	جايبين ياخدوا رغيف العيش
يا حكومة الوسط و هز الوسط	كيلو اللحمه بقى بالقسط
يا حرامية الانفتاح	الشعب جعان مش مرتاح ²⁷
يا حاكمنا بالمباحث	كل الشعب بظلمك حاسس
إحنا الشعب مع العمال	ضد حكومة الاستغلال ²⁸

وفي نهاية المطاف، بعدما قرر النظام المضي قدماً في خطته المتعلقة بالدعم، بدأت موجة ضخمة من الاحتجاجات العنيفة على صعيد الجمهورية، يومي ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧.²⁹ وعليه، اعتقل النظام قرابة ١٣٠٠ شخص، وتوفي أكثر من ٧٠ شخص، وأصيب ٨٠٠ آخرون³⁰، وفقاً للإحصائيات الرسمية. والجدير بالذكر في أحداث ١٩٧٧، والتي تعرف أيضاً باسم "انتفاضة الخبز"، أنها عكست استياء الجماهير الواضح من عواقب التوجه الاقتصادي الجديد للدولة، كما تُظهر الشعارات أعلاه. وكانت الانتفاضة أيضاً إشارة واضحة على أن ترسيخ هذا التوجه لن يكون عملية سلسلة للنظام. فببساطة، إذا ظهرت أحداث مماثلة تهدد النظام الاجتماعي مرة أخرى، ستكون عملية التراكم نفسها معرضة للخطر. كما عكست ردود فعل النظام على أعمال الشعب، مدى استقلالية الدولة نسبياً (عن المصالح المهيمنة)، بقدر عزمها على تعزيز الانفتاح، الذي يخدم مصالح النخب في المقام الأول. لذلك، أظهرت جميع قرارات الدولة بعد الانتفاضة الخوف من تكرار الأحداث العنيفة. وبدأت كذلك رغبتها في ترسيخ توجهها الليبرالي بشكل أكبر. بالمثل، عكست هذه القرارات بوضوح لجوء الدولة للقمع المباشر والقمع الإيديولوجي في مواجهة أي اعتراضات.

علي ضوء الأحداث، أوقفت الدولة قرار إلغاء الدعم الذي كان سبباً في تصعيد الأحداث، قبل طلبها تدخل القوات المسلحة لإنهاء جميع الاضطرابات في الشوارع.³¹ وبعد استعادة الاستقرار، شرعت الحكومة في إصدار العديد من القوانين، مستغلة حالة هدوء ما بعد العاصفة. والمثير، أن حالة الهدوء تلك استغلت في تسريع وترسيخ سياسات الانفتاح، لا في الاستجابة لمطالب المتظاهرين. وكان للقوانين التي صدرت في أعقاب انتهاء أحداث العنف خصائصاً متباينة. إذ استهدف بعضها استرضاء الجماهير- فيما بدي استجابة لمطالب الانتفاضة- في حين استهدفت غالبيتها التوسع في عملية الانفتاح، على أمل جذب المزيد من الاستثمارات، وتوفير المزيد من فرص العمل. الخلاصة، ظل الهدف الرئيسي كما هو، تسهيل انفتاح المجتمع.

²⁷ عبد القادر شهيبي. ١٨ و ١٩ يناير: رؤية واقعية. (القاهرة: مصر المحروسة، ٢٠٠٢). ٢٢-٢٣.

²⁸ حسين عبد الرازق. مصر في ١٨ و ١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية. (القاهرة: دار شهدي، ١٩٨٥). ص. ٨٢.

²⁹ للمزيد حول هذه الأحداث، انظر المرجع السابق.

³⁰ Tignor. Anwar al-Sadat....., 2016. P. 141. وتقدر مصادر أخرى القتلى بنحو 160 شخص. انظر Hazem Kandil, *Soldiers, spies, and*

statesmen: Egypt's road to revolt (London: Verso, 2014). P. 169.

³¹ يشار إلى أن الجيش، بقيادة وزير الحربية محمد الجمسي، رفض التدخل حتى وافق السادات على إلغاء قرارات تخفيض الدعم. وكان السادات بعد ذلك قلقاً من أن ينظم الجيش انقلاباً. وعليه، أمر ضباط أمن الدولة بمتابعة حركة الجيش على أرض الواقع. انظر المصدر السابق، ص. ١٦٩.

• تأديب المنتفضين: أجواء ما بعد انتفاضة 1977

ردًا على أحداث الانتفاضة، أصدرت الحكومة مجموعتين من التغييرات التشريعية والسياسية. ضمت المجموعة الأولى إصلاحات بدت فيها استجابة ما للانتفاضة، ولكنها سعت في الوقت ذاته إلى معاقبة المعارضين. أما الثانية، فكانت متعارضة كلياً مع مطالب المتظاهرين. وبخصوص المجموعة الأولى، على سبيل المثال، وبعد أن أعادت الحكومة الدعم، أعلنت صرف مكافأة لكل موظفي وعمال القطاع العام ومكافأة دورية قدرها ٧.٥% لموظفي وعمال القطاع الخاص، بالإضافة إلى مكافأة استثنائية للعاملين بالقطاع الخاص.³² وكثر الحديث كذلك حول تعزيز رفاهية المواطنين عبر إعطاء الأولوية لمشاكل السكن والنقل.³³ وتبع ذلك، على ضوء استفتاء أجري في فبراير ١٩٧٧، موافقة الحكومة على عدم تحصيل الضرائب من الفلاحين الذين يملكون أقل من ٣ أفدنة، أو فئات الدخل التي يقل دخلها السنوي عن ٥٠٠ جنيه، مقابل الالتزام بالصارم بالقوانين التي تحظر الإضرابات والمظاهرات أو الانضمام إلى الحركات السياسية السرية.³⁴

هنا، قد يتصور البعض أن هناك أوجه تشابه بين هذا الوضع والعقد الاجتماعي الذي قدمه نظام عبد الناصر. إلا أن هذا التصور يبدو سخيلاً بالنظر لضعف اهتمام النظام الساداتي بتحسين "جودة حياة" المواطنين مقارنة بالنظام الناصري.³⁵ على سبيل المثال، لم تتجاوز حصة الصحة العامة من ميزانية الدولة عام ١٩٨٠ نسبة ٥% مقابل ٢٩% للدفاع والأمن.³⁶ في الوقت نفسه، حصلت المدارس الخاصة التي تخدم أساساً طلبة الطبقات الوسطى والعليا على دعم حكومي.³⁷ علاوة على ذلك، أصبح السكن مشكلة هائلة، لأنه وعلى الرغم من استمرار ضوابط الإيجارات رسمياً، إلا أن ملاك العقارات فرضوا إيجارات عالية، وتهربوا من تلك الضوابط، واعتادوا إبقاء الشقق خارج نطاق السوق من أجل تأجيرها لعرب الخليج والأجانب. وتبع ذلك اقتراح من وزير الاسكان بإلغاء الضوابط الإيجارية تماماً.³⁸

على نفس المنوال، أهملت الدولة تدهور خدمات الصحة العامة. وفتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في الخدمات الطبية.³⁹ ونتيجة لإهمال قطاع الزراعة المتزايد، ازداد اعتماد مصر على الواردات الغذائية. ففي عام ١٩٧٨، تم استيراد ٥ ملايين طنًا من القمح من أصل ٧ ملايين طنًا تم استهلاكها محلياً.⁴⁰ وسبق ذلك في ١٩٧٧ قرار بحل الاتحاد العام للجمعيات

³² "إيقاف قرارات رفع الأسعار مع استمرار منحه العلاوة الإضافية". الأهرام، ٢٠ يناير، ١٩٧٧ و "قرارات هامة لصالح القاعدة الشعبية يصدرها مجلس الوزراء". الأهرام، ٢٧ يناير، ١٩٧٧.

³³ شعارات مثل "السادات حريص على رفع معاناة الكادحين" ظهرت على الصفحات الأولى للجرائد. انظر "السادات حريص على رفع معاناة الكادحين". الأهرام، ٢٧ يناير، ١٩٧٧.

³⁴ أصبح أي من ينتهك تلك القوانين معرضاً للسجن المؤبد والأعمال الشاقة. انظر Hamid Ansari. *Egypt: the stalled society*. (New York: State University of New York, 1986). P. 188-189.

³⁵ لا يعني هذا أننا نقول أن نموذج الدولة تحت النظام الناصري كان أفضل في حد ذاته أو بشكل مطلق. ولكن الفكرة هنا هي إيضاح الفرق بين النظامين عبر توضيح الحقوق المختلفة التي منحها كل نظام.

³⁶ أنظر-بيير ميريل. مصر والمتغيرات الحادة L'Egypte des ruptures. - (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، ٢). ص. ١١٧. للمزيد حول تدهور الإنفاق الاجتماعي في ظل حكم السادات، انظر. Hinnebusch Jr, *Egyptian Politics under Sadat...*, 1985. P. 257-289.

³⁷ المصدر السابق. ص. ٢٦٨.

³⁸ المصدر السابق. ص. ٢٧١.

³⁹ المصدر السابق. ص. ٢٧٢.

⁴⁰ المصدر السابق. ص. ٢٧٨. في عام ١٩٧٩، أظهرت بعض الدراسات أن ٦٥% من الأسر المصرية تنفق أقل من جنيه واحد يومياً في الوقت الذي كانت فيه تكلفة كيلو واحد من الفول تبلغ ٠.٣٥ جنيه. المصدر السابق، ملحوظة ٤، ص. ٣٠٨.

التعاونية التي تباع الاحتياجات الأساسية للجمهور بأسعار مخفضة، إلى جانب أكثر من ١٦٠٠ تعاونية كانت تحقق خسائر (تعمل بالعجز⁴¹). ويلاحظ هنا النوايا الاقتصادية الليبرالية للنظام، إذ مضت الدولة قدماً في حل التعاونيات بدلا من العمل على إصلاحها. رغم ذلك، استخدمت الدولة نهجاً مختلفاً عند التعامل مع القطاع العام. صحيح، أن الدولة كانت حريصة على تخفيض نفقاتها العامة، إلا أنها لن تستطيع تحمل إثارة غضب الجماهير مرة أخرى. ولذلك، استمرت الدولة في تمويل الكيانات العامة، لكن دون نية حقيقية لمحاربة الفساد أو تخصيص الأموال بشكل صحيح لبدء عملية إصلاح حقيقية.⁴² في الوقت ذاته، شجعت الدولة المواطنين على الهجرة إلى دول الخليج بشكل غير مسبوق، لدرجة أنها أسست مجلس أعلى للهجرة.⁴³ وعليه، بحلول عام ١٩٨٠، وصل عدد المصريين الذين يعملون في دول الخليج إلى حوالي 50 ألف مدرس و8 آلاف طبيب.⁴⁴ وهنا يمكن القول أن جهود الدولة لتشجيع الهجرة لم تكن في حد ذاتها سياسة قمعية مباشرة، إلا أنها حملت في طياتها عناصر من النزعة التأديبية التي رسختها الدولة، مع توجيهها الاقتصادي الجديد. أي أن الدولة عملت على فتح سبل جديدة للدخل لا تتطلب أي إعادة هيكلة حقيقية للاقتصاد المحلي بطرق تخدم بالفعل مصالح الجماهير الشعبية، من خلال خلق فرص العمل ومصادر للدخل. وعبر فتح باب الهجرة على مصراعيه، عملت الحكومة على تقليل عدد المواطنين الذين كان مصيرهم المعاناة في ظل التوجه الاقتصادي الجديد، وبالتالي احتوت أو قللت فرص تطور معارضة جديدة محليا.

أما عن المجموعة الثانية من القرارات والقوانين، فهناك أمثلة كثيرة تبلورت فيها نية الحكومة على عدم التراجع، وجعل الاحتجاجات والمعارضة أمراً ذا تكلفة عالية على المعارضين. فبالإضافة إلى إصدار قوانين تحظر الإضرابات والمظاهرات المذكورة أعلاه، صدرت في عام ١٩٧٧ قوانين أمنية خاصة (القانون رقم ٢ حماية الوطن والمواطن، والقانون رقم ٣ حماية الجبهة الداخلية)، لتسهيل القبض على أي معارضة سياسية للنظام.⁴⁵ وأصدرت الدولة أيضاً القانون رقم ٤٠ بشأن تنظيم الأحزاب السياسية في نفس العام، وبموجبه أسست لجنة شؤون الأحزاب السياسية، التي أصبحت مسؤولة عن مراقبة أنشطة الأحزاب السياسية. وعليه، عملت اللجنة على الحد من المساحة المتاحة لتلك الأحزاب.⁴⁶ وشهد عام ١٩٧٧ أيضاً صياغة الدولة لإيديولوجية رسمية جديدة بالتوازي مع زيارة السادات لإسرائيل.⁴⁷ وهاجمت الأيديولوجية الجديدة الدولة الناصرية، واصفة إياها بأنها نظام اشتراكي قمعي/أو اشتراكية السجون

⁴¹ ميريل. مصر والمتغيرات... ص. ٩٨.

⁴² المصدر السابق. ص. ١٠. انظر أيضاً فؤاد مرسي. مصر القطاع العام في مصر. (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٨٧).

⁴³ ميريل. مصر والمتغيرات... ص. ١٠٩.

⁴⁴ المصدر السابق. ص. ١١٠.

⁴⁵ المصدر السابق. ص. ١٣٩.

⁴⁶ انظر Steven A. Cook. *The struggle for Egypt: from Nasser to Tahrir Square* (New York: Oxford University Press, 2012). P. 140.

لاحقاً، نجح السادات في طرد مجموعة من أعضاء البرلمان المنتمين للمعارضة من البرلمان. انظر ميريل. مصر والمتغيرات... ص. ١٣٣-١٣١.

⁴⁷ بما أن استخدام مصطلح "إيديولوجية" هنا قد يثير بعض الالتباس، فرأينا أنه يجب توضيح أننا لا نلمح، على سبيل المثال، إلى أن النظام الاقتصادي الذي أسسه السادات كان رأسمالياً بشكل جوهري وأن النظام الاقتصادي في عهد عبد الناصر كان اشتراكياً في جوهره. علي العكس، نرى أن توجه كلا النظامين كان في الأساس توجه رأسمالي ولكن لكل منهما ملامح بارزة مختلفة عن الآخر. فقد كان التركيز، في عهد عبد الناصر، على محاربة الإمبريالية وتحقيق الوحدة العربية وتشجيع التصنيع وإقامة دولة الرفاهية والتخطيط التنموي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بينما كان التركيز في عهد السادات على تحرير الاقتصاد، وتشجيع القطاع الخاص، والاستثمارات الأجنبية، والأنشطة الريعية، وتطبيع العلاقة مع إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية وتحويل التحالف في نهاية المطاف من السوفييت إلى الولايات المتحدة والغرب. باختصار، كانت هذه السمات المميزة الرئيسية للفكر الرأسمالي للسادات مقابل الفكر الرأسمالي الناصري.

والتعذيب. وبالتوازي، فتحت هذه الأيديولوجية الجديدة الطريق لإيجاد حلًا سلميًّا مع إسرائيل.⁴⁸ في الوقت نفسه، طمست الدولة عمدًا الخلافات الكبيرة بين المعارضة الناصرية والمعارضة الشيوعية في محاولة للقضاء على معادل المعارضة المتبقية.⁴⁹

ومنذ ذلك الوقت وحتى اغتيال السادات، تعرضت الفصائل اليسارية المختلفة لموجات من القمع، شملت الاعتقالات وإغلاق صحيفة الطليعة، وهي صحيفة ماركسية بدأت في منتصف الستينيات.⁵⁰ وتبرز هنا اتهامات الدولة للقوى اليسارية ووصفها بالعقل المدبر لاندلاع انتفاضة الخبز والعنف المرتبط بها. لذا، عندما وصف السادات أعمال الشغب بأنها انتفاضة الحرامية، لم يكن هذا الوصف مجرد محاولة لتشويه سمعة الأحداث فقط، ولكن أيضًا محاولة لتشويه تلك الفصائل السياسية التي دعت إلى سياسات اجتماعية واقتصادية تعارضت مع سياسات الانفتاح والمصالح المتوافقة معها.⁵¹ وعبر استخدامه لهذا الخطاب، قدم السادات "صورة معكوسة" عن الأحداث، مناقضة لأصوات أولئك الذين يشككون في سياساته.⁵² وهنا يجب تذكر نقطة مهمة وهي أن مع بداية ظهور الأفكار الاقتصادية الليبرالية في السبعينات، وبداية ترسيخ تقسيم دولي للعمل يدعو كل دولة إلى التخصص في مجال للإنتاج، صعب على النظام التقرب من الغرب والحصول على مساعداته قبل إنهاء الصراع مع إسرائيل، الذي لم يكن ليحدث إلا على حساب القضية الفلسطينية. لذا، في سياق الانفتاح الاقتصادي والكلفة العالية للحرب مع إسرائيل، حرصت الدولة على ربط الازدهار الاقتصادي بالسلام مع إسرائيل.⁵³

إذا وضعنا في الاعتبار الجوهر العنيف لنمط تراكم رأس المال الذي دعمه الإنفتاح، نجد أن ترويج الدولة للتوجه الاقتصادي الجديد بين الجماهير لم يكن مهمة سهلة، خاصة بعد التحسينات الاجتماعية التي شهدتها الشعب خلال عهد ناصر. لذلك، كان تشويه حقبة ناصر بأكملها، بسياساتها الاجتماعية والاقتصادية والخارجية، أمرًا ضروريًا، ولكن غير كافٍ.⁵⁴ تحديدًا، كان هناك حاجة إلى استبدال الأيديولوجية الخاصة بالنظام الناصري، أو على الأقل تشويه سمعتها عبر محاربتها من خلال أيديولوجية مضادة دينية. بالطبع، يمكن القول أن استخدام السادات السياسي للدين أدى عمليًا إلى نتائج عكسية، وإلى اغتياله. إلا أن هذا التفسير يشتمل الانتباه عن النقطة المهمة هنا، أن هذا الاستخدام كان ملائمًا للغاية لنمط التراكم الجديد الذي

⁴⁸ حسن حنفي، "أثر العامل الديني علي توزيع الدخل القومي في مصر" في جودة عبد الخالق، الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٣). ص. ١٣٢.

⁴⁹ لا يعني هذا أن كلا من الناصريين والشيوعيين كانوا جزء من نفس المعارضة كما قد يظهر من معارضتهم للتوجه الاجتماعي السياسي للسادات. بالفعل، كانت هناك عدة اختلافات راديكالية بين المجموعتين في معارضتهم لنظام السادات، ناهيك عن القمع والاعتقالات والتعذيب الذي واجهه الشيوعيون في عهد ناصر. انظر فخري لبيب، الشيوعيون وناصر: التحالف والمواجهة (القاهرة: شركة الأمل، 1990).

⁵⁰ ميريل، مصر والمتغيرات...، ص. ٢٠ و ١٥٠-١٥٤.

⁵¹ عبد العليم محمد، الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي. (القاهرة: الأهالي، ١٩٩٠). ص. ٢٣٨-٢٤١.

⁵² المصدر السابق.

⁵³ المصدر السابق، ص. ٢٤٥.

⁵⁴ تضمن جزء من هذه العملية تشويه السوفييت داخل مصر، وهي عملية قد بدأها السادات بالفعل من بداية السبعينات. ولكن الموقف تازم بسرعة وبشدة بعد ١٩٧٧ بعدما اتهم السادات جميع المجالس السوفييتية بنشر الشيوعية وتدمير المجتمع المصري قبل أن يقرر تأجيل دفع القروض العسكرية التي تدين بها مصر للسوفييت في ١٩٧٨. لاحقًا، في ١٩٨١، تم طرد السفير السوفييتي في مصر. انظر ميريل، مصر والمتغيرات...، ص. ٣٦-٣٧.

كان النظام يحاول تشجيعه وحمايته، وسهل قمع أي معارضة لها ميول اجتماعية واقتصادية أخرى.

لا شك في لجوء السادات إلى استخدام الدين في وقت مبكر، حتى قبل عام ١٩٧٧، لتسهيل الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي.⁵⁵ إلا أن ما أصاب الدولة من صدمة وتهديد نتيجة للأحداث سرع الحاجة لاستخدام سياسي أكثر فاعلية للدين، إذا ما أرادت الدولة أحكام هيمنتها على المجتمع بتوجهاته الاجتماعية الاقتصادية الجديدة. ووفقاً لذلك، عكس عدد من القوانين والقرارات الصادرة في أعقاب أعمال الشغب هذا التوظيف السياسي للدين بوضوح. فعلى سبيل المثال في عام ١٩٧٨، حظرت القائمة العامة الجديدة للموظفين شرب الكحول أو القمار في الأماكن العامة.⁵⁶ وبالمثل، تم تخصيص جزء كبيراً من اهتمام وسائل الإعلام لتغطية صلاة الجمعة للرئيس.⁵⁷ وبعد بضع سنوات، في عام ١٩٨١، وعد السادات بتمويل بناء ١٠٠٠ مسجد إضافي في جميع أنحاء البلاد.⁵⁸ وخلال الفترة نفسها، صدر قانون الردة، واستُخدم لاتهام القوى العلمانية واليسارية بالإلحاد، وهي جريمة يعاقب عليها الدستور المصري.⁵⁹ وفي عام ١٩٨٠، صدر قانون تحت اسم "قانون العيب" (قانون حماية القيم من العيب)، سمح للسلطات بمراقبة أنشطة الناس، وسمح لها بمحاكمة المتهمين بجرائم نشر قيم غير مشروعة.⁶⁰ واستمراراً لنفس التوجه ومع الصعود التدريجي للتطرف الديني، سمح السادات لمختلف الجماعات الإسلامية بتوسيع وجودها في حرم الجامعات، ونشر دعايتها ضد المعارضة السياسية الأخرى، وخاصة اليساريين.⁶¹ كل هذا القوانين والقرارات تم تطويرها وتطويعها لتلبية حاجة النظام لاحتواء الغضب المتزايد بعد تنفيذ سياساته الاجتماعية الاقتصادية الجديدة. كما نشرت أيضاً ثقافة اجتماعية محافظة تعوق انتشار أي أفكار راديكالية أو متمردة تشكل تهديداً محتملاً لنمط التراكم الجديد.

وتجدر الإشارة هنا إلى نقاش المفكر نيكولاس بولانتزاس حول الجهاز /المؤسسات الأيديولوجية للدولة⁶²، لفهم كيف كان نشر السادات لمفاهيم دينية بعينها (تخدم التغير الذي يرغب في تطبيقه) مثالاً واضحاً للتأثير القوي الذي يولده هذا الجهاز. إلا أن هذا لا يعني أن نظام السادات أغفل الفئة الأخرى من أجهزة/ مؤسسات الدولة، الأجهزة/المؤسسات التي تمارس القوة الصارمة والقمع المباشر. وفي الواقع، بدءاً من عام ١٩٧٧، زادت حجم قوات الأمن المركزي من ١٠٠٠٠٠ مجند إلى ٣٠٠٠٠٠ مجند. وحدثت ترسانتها بإحضار عربات مدرعة وعبوات الغاز المسيل للدموع.⁶³

⁵⁵ في الفترة السابقة إلى ١٩٧٧، استخدم السادات عدة شعارات مثل "العودة إلى القيم الريفية" و "احترام الأسرة" وغيرها كلها تشير إلى أهمية ومحورية الدين في حياة المواطنين. انظر See Lakhdar, "The development of", 1978.

⁵⁶ ميريل. مصر والمتغيرات...؟، ص. ٧٦.

⁵⁷ المصدر السابق.

⁵⁸ المصدر السابق.

⁵⁹ حنفي. "أثر العامل الديني...؟"، ١٩٩٣، ص. ١٤٩.

⁶⁰ ميريل. مصر والمتغيرات...؟، ص. ١٤٠. ظل القانون موجوداً حتى عام ٢٠٠٧، عندما تمت إزالته كجزء من التعديلات الدستورية.

⁶¹ انظر Hatem Zayed, Nadine Sika, and Ibrahim al-Nur, "The student movement in Egypt: a microcosm of contentious politics," IAI, Working Paper No. 19, 2016.

⁶² نناقش الفكرة كجزء من إطار الدراسة النظري في ملحق أ.

⁶³ في عام ١٩٧٩، زودت قوات الأمن المركزي ب ٢٤١٩ سلاح آلي و حوالي ١٥٤٠٠٠ قنبلة غاز مسيلة للدموع و ٣٢٨٠٠٠ رصاصة مطاطية. انظر Kandil. *Soldiers, spies, ...*, 2014. P.170.

• العواقب

في هذا القسم، نناقش القرارات الاقتصادية التي سُنت بعد أحداث ١٩٧٧ لدفع عملية الانفتاح الاقتصادي. ولإحياء آمال تحقيق الاستقرار الاجتماعي من خلال زيادة الاستثمارات وخلق المزيد من فرص العمل، بدأت الدولة في تشجيع الاستثمارات المصرية من خلال منح المستثمرين المصريين نفس الامتيازات التي منحها قانون الانفتاح للمستثمرين الأجانب. والمثير هنا، أن هذا التعديل تم إصداره عام ١٩٧٧ (قانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧).⁶⁴ وفي العام نفسه، أطلقت حملات الإصلاح و"الثورة البيروقراطية"، بهدف مواجهة الروتين الحكومي المصري ذو السمعة السيئة وجذب المزيد من المستثمرين.⁶⁵ بالإضافة لذلك، سُمح للشركات الأجنبية بشراء عملة صعبة بالجنية المصري، انصرافاً عن المحاولات السابقة للسيطرة على واردات وإنفاق العملة الصعبة.⁶⁶ والأمر الأكثر إزعاجاً، كان تجاهل الدولة لتزايد هروب رؤوس الأموال للخارج، إذ شهد عام ١٩٧٧ فقط تحويل ٢٠ مصرف مبالغ قيمتها ١٦٠ مليون جنية للخارج، مقابل ٢٦ مليون جنية مصري حُوت لمصر.⁶⁷ وفي العام التالي، ١٩٧٨، خُفض معدل الضريبة على الدخل بين ١٥٠٠٠-١٠٠٠٠ جنية إلى ٣٥%، وعلى الدخل الذي يتجاوز ١٠٠٠٠ جنية إلى ٨٠%.⁶⁸

وبمرور الوقت، حولت سياسات الانفتاح الاقتصاد المصري بأكمله إلى اقتصاد ذو توجه متزايد نحو الربعية.⁶⁹ ففي أواخر السبعينيات وفقاً لإحصائيات هذه الفترة، أصبحت المصادر الرئيسية لدخل الدولة مكونة من تحويلات العمال وإيرادات النفط وقناة السويس والسياحة. وكانت تحويلات العمال المصدر الرئيسي من بين هؤلاء الأربعة، كما هو موضح بالجدول رقم ١. وإذا أضفنا المساعدات الأجنبية إلى ما سبق، نجد أن هذه المصادر الخمسة مثلت أكثر من ٨٠% من عائدات مصر من العملات الأجنبية.⁷⁰

⁶⁴ انظر. Samer Soliman. *State and industrial capitalism in Egypt* (Cairo: Cairo Papers in Social Sciences, the AUC Press, 1998). P.15.

⁶⁵ انظر. Hinnebusch Jr. *Egyptian politics under Sadat...*, 1985. P. 264.

⁶⁶ المصدر السابق. ص. ٢٧٣.

⁶⁷ المصدر السابق. ص. ٢٧٤.

⁶⁸ خلال عهد عبد الناصر، وصل معدل الضريبة على الدخل فوق ١٠٠٠٠ جنية مصري الي ٩٥%. انظر المرجع السابق. ص. ٦٦. إلا أنه يجب التعامل مع هذه الأرقام بحذر لأن هناك عديد من الشكوك التي تحوم حول كفاءة مصلحة الضرائب وجهدها الضريبي في الفترة الناصرية. انظر محمود عبد الفضيل. "تطور الهيكل الضريبي في مصر في ربع قرن، ١٩٥٢-١٩٧٧: دراسة تحليلية" في إسماعيل صبري عبدالله، ابراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق. الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢-١٩٧٧: بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨). ارتفع الجهد الضريبي للمصلحة في عهد السادات قبل أن يعود للتدهور مرة أخرى في عهد مبارك. انظر. ابراهيم العيسوي. الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٧). ص. ٣٤٩.

⁶⁹ محمد دويدار. الاتجاه الربعي للاقتصاد المصري، ١٩٨٠-١٩٨٠. (الاسكندرية: المعارف، ١٩٨٢).

⁷⁰ Ikram. *The Egyptian economy...*, 2006. P. 45

جدول ١ (بملايين الدولارات)⁷¹

الإيرادات حسب السنة /مصدر الدخل	1977	1978	1979	1980
النفط	600	688	1,347	5,650
قناة السويس	428	514	589	710
السياحة	728	702	601	680
تحويلات العمال	896	1,761	2,214	2,750

ويلاحظ أن سياسات الانفتاح الاقتصادي لم تجذب ما يكفي من الاستثمارات الصناعية الأجنبية إلى الحد الذي يجعلها مشروعًا ناجحًا. وفي الحقيقة، بلغ دين مصر الخارجي ١٢.٥ مليار دولار خلال عقد واحد، بعد أن كان ١.٦ مليار دولار في ١٩٧٠، بينما تصاعدت خدمة الديون إلى مليار دولار سنويًا بحلول ١٩٨٠.⁷² وبالمثل، زاد عجز ميزان المدفوعات (للسلع والخدمات) من متوسط قدره ٢٥٠-٣٠٠ مليون دولار في السنة خلال ١٩٦٤-١٩٦٩، إلى ١.٧ مليار دولار في ١٩٧٨.⁷³

دفعت هذه الوقائع والأرقام بعض المحللين الاقتصاديين إلى افتراض أن الرأسماليين المصريين أصبحوا رأسماليين ريعيين لابتعادهم عن الأنشطة الإنتاجية منذ وقت الانفتاح فصاعدًا. ولكن، كما وضع سامر سليمان في دراسته، هذا افتراض خاطئ. صحيح أن الانفتاح الاقتصادي فشل في جذب ما يكفي من الاستثمارات الأجنبية في الأنشطة الإنتاجية، وشجع الأنشطة الريفية بشكل عام، إلا أن الرأسماليين المصريين استفادوا من الحوافز التي قدمتها سياسات الانفتاح. ومن ثم، بدأ بعضهم في تحويل بعض استثماراتهم إلى أنشطة صناعية، وسيطروا على أسواقهم الخاصة على حساب القطاع العام- الذي كان مسيطرًا في السابق- بدءًا من أوائل الثمانينيات.⁷⁴ وهذا بالتأكيد لا يعني أن الدولة أوقفت جميع أنشطتها الصناعية. ولكنها حافظت على استثماراتها في القطاع الصناعي بشكل عشوائي، وبدون رؤية واضحة أو تخطيط سليم حول كيفية توجيه هذه الاستثمارات وإدارتها. وقد انعكس هذا على المدى الطويل في أداء بعض شركات القطاع العام التي أصبحت غير القادرة على المنافسة مع القطاع الخاص المتنامي، خاصة من حيث الجودة وتنوع المنتجات. ولذا تحولت فترات نجاح وهيمنة القطاع عام سابقًا إلى فترات طويلة من الخسائر الناتجة عن سوء الإدارة في بعض الشركات، وغياب أي رغبة حقيقية من جانب الدولة لإصلاح القطاع العام الذي تشرف عليه

⁷¹ محمد. الخطاب الساداتي...، ١٩٩٠، ص. ٢٤٦.

⁷² Hinnebusch Jr. *Egyptian politics under Sadat...*, 1985. P. 277.

⁷³ المصدر السابق. لمزيد من المعلومات عن ماليات الفترة الناصرية، انظر "الجمهورية الأولى..."، ٢٠١٩.

⁷⁴ انظر. Soliman. *State and industrial ...*, 1998.

بالفعل. فهياً هذا الوضع لحدوث مزيداً من التدهور في الشؤون المالية للدولة، وفتح الباب أمام تنفيذ برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي في أوائل التسعينات.

وبشكل ما، لم يكن هذا التحول الأكثر وضوحاً نحو سياسات ليبرالية مجرد إرث من تجربة الانفتاح. ولكنه كان أيضاً العامل الذي عجل بحدوث أحداث يناير ٢٠١١. بمعنى آخر، أدى قرار قبول توصيات صندوق النقد الدولي، على المدى الطويل، إلى دعم تسهيل التحول المستمر للدولة المصرية من دولة شبيهة بدول الرفاهية في الستينيات إلى دولة نيوليبرالية في طور الإنشاء. وساعد تراجع الدولة عن أداء أدوارها السابقة في توفير خدمات اجتماعية واقتصادية بعينها للجماهير علي تراكم غضب شعبي ضدها، لدرجه أن الجماهير لم تتوان عن إظهار غضبها في ٢٠١١ بمجرد إتاحة الفرصة لها. ومع ظهور تلك الأزمة الجديدة، اتى رد فعلي تأديبي جديد من الدولة ذا خصائص نيو ليبرالية كما نناقش في القسم التالي من البحث.

٢٠١١: ثورة مضادة داخل "الثورة"

يمكن القول بأن انتفاضة يناير ٢٠١١ مثلت أزمة تراكم أخرى، اشتعلت نتيجة التغيرات النيوليبرالية التي شهدتها البلاد في العقد الأول من الألفية الثالثة. ويلاحظ هنا استخدامنا لكلمة انتفاضة لوصف أحداث ٢٠١١، بدلاً من مصطلح الثورة المعتاد استخدامه، لأننا لا نعتقد أن ٢٠١١ شكلت ثورة كاملة.⁷⁵ في الحقيقة، أن التغييرات طويلة المدى الناتجة عن ٢٠١١ لم تتسبب في نشر الرخاء أو القضاء على الفقر والبؤس كما طمح الثوار. إلا أن هذا لا ينفي أن عام ٢٠١١ نجح في توليد بعض التحولات الجوهرية. بل على العكس، شهدت السنوات التي تلت ٢٠١١ مباشرة درجة كبيرة من التسييس والحشد، أوقفها تغيير النظام في ٢٠١٣، وانتهاجه حملة قمع ضخمة. ومع ذلك، لم يختف الحشد بالكامل بعد .

وعلي أي حال، كما كان من صعب شرح أحداث ١٩٧٧ دون العودة للسياق الذي حدثت فيه سياسات الانفتاح، فكذلك يستحيل فهم أحداث 2011 بدون شرح للسياق النيوليبرالي التي حدثت فيه. وبحلول أواخر الثمانينيات، كان فشل سياسات الانفتاح واضحاً للجميع، لدرجة أن ماليات الدولة عادت الي الفوضى مرة أخرى. وفي عام ١٩٨٦، عاد عجز الميزانية للارتفاع وصوّلاً لنسبة ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي، مع استثناء خدمة الديون، نتيجة انخفاض موارد الدولة.⁷⁶ وأدت المحاولات الهادفة لاحتواء فاتورة الإنفاق الحكومي المتنامية، إلى خفض الإنفاق على إعانات الدعم الصريحة لتصل ٥% في نهاية العقد، بعد أن كانت ١٣% في منتصف الثمانينيات.⁷⁷ وكما أوضحنا سابقاً، وصل الاعتماد على المساعدات الخارجية ذروته في بداية الثمانينات. إلا أنه بعد توقيع معاهدة السلام بشكل رسمي مع إسرائيل وما تلاها من عزلة مصر عن الدول العربية الغنية بالنفط، انخفض التدفق الإجمالي للقروض الأجنبية في عام ١٩٨٧ إلى أقل من نصف ذروته في عام ١٩٨٢. وقد كان هذا الرقم يغطي أقل من نصف خدمة الدين

⁷⁵ لقراء وصف شامل ونقدي للأدبيات الخاصة بانتفاضة يناير ٢٠١١، انظر Sean F. McMahon. *Crisis and class war in Egypt: social reproduction, factional realignments and the global political economy*. (London: Zed Books, 2017). P. 10-27.

⁷⁶ انخفضت الإيرادات من ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ إلى ٢٤% فقط في عام ١٩٨٨. ويرجع ذلك أساساً إلى انخفاض عائدات النفط، التي تراجعت من حوالي ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٢ إلى ٢.٥% فقط في عام ١٩٨٧. انظر Ikram. *The Egyptian economy...*, 2006. P. 58.

⁷⁷ ١٧% فقط من الدعم وصل إلى أفقر ٢٠% من السكان. المصدر السابق.

المدفوعة بالفعل، دون إغفال أن حوالي ٦٠% من خدمات الديون لم تكن مسددة بعد.⁷⁸ ولكن شهد عام ١٩٨٧ تمكن الحكومة من إعادة جدولة الديون على مدى عشر سنوات لجميع المتأخرات (حوالي ٦.٩ مليار دولار) بالإضافة إلى الفوائد (٤.٤ مليار دولار).⁷⁹ ومع ذلك، بحلول عام ١٩٩١، بلغ عجز الموازنة ١٥.٣% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت الديون الخارجية ٣١.١ مليار دولار (٢٨% من الناتج المحلي الإجمالي) وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية إلى ٣.٩ مليار دولار.⁸⁰ ولهذا، تحركت الدولة لترتيب اتفاقية مع صندوق النقد الدولي مقابل التزامه ببرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي.⁸¹

أي إصلاح اقتصادي؟

لم تكن الموافقة على هذه الاتفاقية إلا مجرد بداية لمسار تعزيز مساعدة عملية تراكم رأس المال على أسس ليبرالية. وبالتالي، فإن ما يسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادي لم يكن سوى القشة الأخيرة التي أكدت عزم الدولة على التمسك بالتحول الليبرالي حتى النهاية. وفي الحقيقة، انحازت جميع الشروط التي وضعها برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لمصالح القطاع الخاص. واتضح ذلك من إعطاء الأولوية لتقليص نفقات الميزانية على مدى خمس سنوات، ووقف الاستثمارات في القطاع العام تدريجياً والتحكم في نسبة التضخم، والحفاظ على سوق مفتوحة مع الحد الأدنى من اللوائح، وأخيراً بدء خصخصة شركات القطاع العام. لذا، نص القانون الجديد رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١، الخاص بتنظيم شركات القطاع العام، على أن الأخيرة لن تكون قادرة بعد ذلك على تمويل استثماراتها من خلال الدولة، وإن يكون اقتراض الأموال من البنوك التجارية مثل أي شركة خاصة، وبدون أي ضمانات من الدولة.⁸² وبشكل عام، كانت هذه القرارات تهدف إلى خدمة مصالح القطاع الخاص، وليس إصلاح القطاع العام كما زعم. ويتضح هذا من عرض شركات القطاع العام التي تجني أرباحاً، وذات الهياكل المالية الفعالة والقوى العاملة صغيرة الحجم فقط للخصخصة.⁸³ بالإضافة إلى ذلك، وحتى أواخر التسعينات، تمت خصخصة ١٢٤ شركة عامة منتجة وتجارية من إجمالي ٣١٤ شركة عامة، مع تصفية ٢٧ شركة أخرى. إلا أن هذا حدث بوقت لم تراكم فيه سوى ٥٤ شركة عامة خسائراً، بتكلفة ٣٠٠ مليون جنيه. في حين حققت باق الشركات العامة، وعددها ٢٦٠ شركة، رباً يقدر بنحو ١.٥ مليار جنيه.⁸⁴ وإن دل هذا على شيء فهو يدل على أن ما يسمى بالأداء المالي الضعيف للشركات العامة لم يكن السبب المباشر لبدء عملية الخصخصة. بل على العكس، لم يكن للشركات ضعيفة الأداء مكاناً في البرنامج. لكن كانت عملية الخصخصة جزءاً لا يتجزأ من الأولوية المعطاة لأجندة

⁷⁸ دفع تراكم المتأخرات الكبيرة على مصر إلى خروجها من سوق رأس المال الدولي. المصدر السابق، ص. ٥٧.

⁷⁹ المصدر السابق، ج. ٢، ٥٧-٥٨.

⁸⁰ وكان هذا المبلغ ٣ أشهر فقط من مدفوعات النقد الأجنبي. المصدر السابق، ص. ٦٠-٦١.

⁸¹ المصدر السابق.

⁸² طه شلبي، "قانون القطاع العام وتوجهات الخطة الخمسية الثالثة"، إدارة الأعمال، ١٩٩١، ص. ٦-٧.

⁸³ عكست مجموعة المعايير التي وضعت للشركات المؤهلة للخصخصة نية الدولة في تحرير الاقتصاد على حساب الأدوار الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للدولة. فقد نصت الشروط على أن الشركات العامة الصغيرة والمتوسطة التي لديها قوى عاملة صغيرة، وأنظمة مالية فعالة (تدفع ربحي إيجابي)، ولا تحتاج إلى إصلاح مالي جذري، هي الشركات الوحيدة المؤهلة للخصخصة. محمود عبد الفضيل، برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٤)، ص. ٥٥-٦٦.

⁸⁴ Timothy Mitchell، "No factories, no problems: the logic of neoliberalism in Egypt"، *Review of African Political Economy* 26:82 (1999): 458-60.

للمزيد حول الشركات المخصصة، انظر هبة خليل، "الجنزوري والخصخصة"، المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ٢٠١١.

الانفتاح الشاملة التي تهدف إلى ترسيخ واقع اقتصادي جديد لا يحتاج لتواجد القطاع العام بشكله المعهود. والجدير بالذكر هنا، أنه حتى لو لم تبع بعض الشركات العامة، فإن انسحابها الفعلي من السوق سمح للقطاع الخاص بزيادة حصته في هذه الأسواق، بل وفرض سيطرته الكاملة في كثير من الأحيان.⁸⁵

في هذا الوقت، لم يعد المنطق الاقتصادي الليبرالي التقليدي، الذي يدفع الدولة للتراجع عن الحياة الاقتصادية وفتح السوق أمام حرية حركة رأس المال، هو المنطق الاقتصادي المسيطر الوحيد. بل نرى جانباً لصالح النيوليبرالية، التي قوبلت بالترحيب باعتبارها حل للأزمات النقدية الجارية في ذلك الوقت، من خلال آليات تخصيص أكثر شراسة: مثل التوسع في الاستثمارات المالية، وإلغاء القيود على حركة رأس المال بشكل أوسع، وأدوات الإصلاح المؤقتة زمنياً وغيرها. وبالتالي، كان التحول إلى النيوليبرالية مشروعاً سياسياً اقتصادياً يشبه الليبرالية التقليدية، يدعم ترسيخ حريات تنظيم المشاريع الفردية ضمن إطار مؤسسي يدعم الملكية الخاصة مع تدخل محدود من الدولة. إلا أن الأكثر أهمية في هذا التوجه النيوليبرالي، استهدافه استعادة قوة النخب الاقتصادية (وخلقها في بعض الحالات) على حساب الدولة.⁸⁶ لذا، تدور الليبرالية الجديدة، في جوهرها، حول تشجيع عملية تراكم رأس المال بطريقة أكثر وحشية من النظرية الليبرالية التقليدية. ولهذا، تتميز بشكل رئيسي بالآليات المذكورة أعلاه، بالإضافة إلى الأدوات التقليدية مثل تخفيض الموازنات، والخصخصة، ودعم النمو الاقتصادي على حساب التنمية الحقيقية، وما إلى ذلك. ولأن النيوليبرالية تتعلق أساساً بتوسيع التراكم الرأسمالي، فإنها تعطي الأولوية للسياسة النقدية لكبح جماح التضخم، وتلاشي توقف الإنفاق الفردي. ومن المهم هنا إيضاح أنه رغم الدعوات المطالبة بتراجع الدولة، إلا أن مثل هذا التراجع لم يتحقق بالكامل تماماً، إذ تحافظ الدولة على وجودها لتسهيل عملية التراكم. وفي الحقيقة، لا يحدث هذا التراجع إلا في أمور المجالات المتعلقة برفع رفاهية الجماهير وتقديم الخدمات، لكن فيما يتعلق بمصالح رجال الأعمال ورأس المال، تواصل الدولة العمل بنشاط.

وفي حالة مصر، كان ترسيخ النيوليبرالية عملية تدريجية، لأنه لم يكن من الممكن ترسيخها بطريقة أخرى دون تهديد الاستقرار الاجتماعي وخصوصاً بعد أحداث ١٩٧٧، والعواقب الاجتماعية الكارثية المتوقعة للنيوليبرالية، مما جعل نظام مبارك حذراً من فرضها بشكل مباشر. لذلك، بدأت الدولة بتطبيق النيوليبرالية تدريجياً منذ أوائل العقد الأول من هذا القرن. وعلى هذا النحو، حافظت الدولة على بعض مشاركتها التقليدية في الحياة الاقتصادية من خلال دعم شركات القطاع العام المتبقية. وفي الوقت نفسه، بدأت إدخال قوانين ومعايير جديدة تحمل سمات النيوليبرالية، وشجعت بشكل رئيسي على نمو القطاع الخاص، مع ظروف عمل أكثر استغلالاً، للسيطرة على أي اضطرابات اجتماعية محتملة.⁸⁷

⁸⁵ بينما انخفضت الاستثمارات الصناعية العامة من ٣٠% من جميع الاستثمارات الحكومية إلى ٤% فقط في منتصف التسعينيات، زادت استثمارات القطاع الخاص الصناعية من ١٥.٩% في عام ١٩٨١ إلى ٤٥.٩% في عام ١٩٩٥. انظر Soliman. *State and industrial ...*, 1998. P. 16-20; and 64.

⁸⁶ انظر David Harvey. *A brief history of neoliberalism*. (Oxford: Oxford University Press, 2005).

⁸⁷ على سبيل المثال، كان هناك قانون العمل المعدل لعام 2003. انظر Françoise Clement. "Workers protests under economic liberalization in Egypt" in Nicholas Hopkins's *Political and social protest in Egypt* (Cairo: The AUC Press, 2009)

وهنا، يمكن ملاحظة أن عمليات الخصخصة التي ازدادت بشدة أوائل العقد الأول من هذا القرن، تماشت تمامًا مع مفهوم هارفي للتراكم عن طريق نزاع الملكية (التراكم عبر النزاع). ووفقًا للأخير، يحدث هذا عندما تسمح الدولة بالاستيلاء على السلع والشركات العامة (التي تنتمي إلى الأغلبية) من قبل مصالح فردية وخاصة (أفراد)؛ وهي حالة خاصة بالنمو النيوليبرالي للتراكم.⁸⁸ وهناك عديد من الأمثلة الأخرى الدالة على تقديم الدولة دعمًا للقطاع الخاص بشكل يتماشى بوضوح مع خططها النيوليبرالية. فمثلاً، كان هناك تخفيف لجميع القيود المفروضة على البنوك والقطاع المالي، أفادت بشكل رئيسي كبار رجال الأعمال المقربين من النظام السياسي.⁸⁹ علاوة على ذلك، شجعت عملية "رفع القيود العامة" على زيادة أعداد البنوك الخاصة. وما جعل الأمر أسوأ هو أن القطاع الخاص كان محظوظًا بما يكفي لتلقي دعم الدولة عبر البنوك العامة. وهناك مثال واضح بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، عندما وجه بنك القاهرة وحده ٧٤% من قروضه إلى ٤٦ مستثمرًا خاصًا.⁹⁰ وأخيرًا، بحلول أواخر العقد الأول من هذا القرن، هيمنت ١٦ شركة خاصة على سوق الأسهم المصرية.⁹¹ وبالمثل، سنت الدولة قانونًا ضريبيًا جديدًا في ٢٠٠٥، خفضت بموجبه الحد الضريبي على الشركات الخاصة إلى ٢٠% فقط.⁹²

وفقًا لكل ذلك، يمكن القول بأن بداية التحول النيوليبرالي في مصر سمح للنخب الاقتصادية بتعظيم تراكمها الرأسمالي واستعادة نفوذها بشكل أكبر مرة أخرى.⁹³ وبالنظر لكل هذه القوانين والقرارات، يمكن رؤية أنها تنفي جميع الأوهام المتعلقة بتراجع الدولة في ظل النيوليبرالية، وبالفعل ظل مبدأ تدخل الدولة كما هو. أن الفروق الجوهرية بين التدخلات الليبرالية "الكلاسيكية" السابقة للدولة المصرية، في ظل حكم السادات وغالبية فترة حكم نظام مبارك، وبين التدخلات النيوليبرالية الأكثر حداثة، تكمن في شراسة الأخيرة عبر دعمها لعملية تراكم رأس المال -المفيدة لأقلية من الشعب فقط. وذلك من خلال التوسع المالي عبر المضاربات، وتراجع الحقوق الاجتماعية والاقتصادية. لذا، يهمننا ذكر وجود تناقض متأصل وواضح بين الجوانب النظرية والعملية للنيوليبرالية، وأن تدخل الدولة يظل مستمرًا حتى في ظل النيوليبرالية. ويصبح هذا التدخل أكثر انحيازًا لطبقة بعينها، إذ يهدف إلى تسهيل عملية تراكم رأس المال بطريقة غير مسبقة.⁹⁴

⁸⁸ انظر David Harvey. "The 'new' imperialism: accumulation by dispossession". *Socialist Register*, 2004.

⁸⁹ Stephen Roll. "Finance matters!: the influence of financial sector reforms on the development of the entrepreneurial elite in Egypt," *Mediterranean Politics* 15:3 (2010): 349.

⁹⁰ المصدر السابق، ص. ٣٥٦.

⁹¹ المصدر السابق، ص. ٣٦٠.

⁹² Farah. *Egypt's Political Economy...*, 2009. P. 49.

⁹³ وفقًا لميتشل، لم يؤدي التغيير الذي أدخله الإصلاح إلى إلغاء جميع أشكال الدعم ولكنه أعاد توجيهه نحو القطاع الخاص. انظر Timothy Mitchell. *The rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity* (California: University of California Press, 2002). P. 277.

⁹⁴ وبالمثل، لا يعني هذا بالضرورة أن تكون النيوليبرالية مشروعًا مترابطًا يتم تنفيذه أو نسخه في كل مكان بنفس الطريقة. علي العكس، يمكن أن يتخذ أشكالًا مختلفة بينما يخدم الهدف نفسه المتمثل في الحفاظ على عملية التراكم. للمزيد، انظر Harvey. *A brief history ...*, 2005.

“عيش، حرية، عدالة اجتماعية”

في الوقت الذي اندلعت فيه انتفاضات ٢٠١١، أصبح إكمال النمط النيوليبرالي للتراكم في مصر مهددًا، لا فقط بسبب الأزمة المالية لعام ٢٠٠٨، ولكن بشكل رئيسي بسبب الجماهير الغاضبة في جميع أنحاء البلاد التي تدعو إلى سقوط النظام. ووفقاً لبعض التقديرات، شهد أول شهرين من عام ٢٠١١ وفاة نحو ٨٠٠ شخص وأكثر من ٧٠٠٠ جريح، بالإضافة للمعتقلين.⁹⁵ وتشير تقديرات أخرى إلى تجاوز عدد الضحايا حاجز الألف شخص في أول ١٨ يوم فقط.⁹⁶ وبالتالي، أصبحت كل الآمال المتعلقة باستعادة هذه العملية النيوليبرالية معتمدة على قدرة الدولة على احتواء هذه الحشود الغاضبة. وأدى الفشل في القيام بذلك إلى ضرورة تغيير سياسي كبير. وهذا ما حدث بالضبط، عندما اضطر مبارك وحكومته إلى التنحي والسماح للمجلس الأعلى للقوات المسلحة بتولي القيادة.

في هذا السياق، قدم المجلس الأعلى للقوات المسلحة قرارات شعبية تهدف إلى إرضاء الجماهير ومنحهم شعوراً بالأمل والاعتقاد بمستقبل مزدهر. وعليه، كانت القرارات القليلة الأولى التي أعلنت عنها الدولة الجديدة، زيادة دعم الغذاء، ووقف خطط الإلغاء التدريجي لدعم الطاقة، وتحويل جميع عقود العمال المؤقتين في المؤسسات الحكومية إلى عقود دائمة، وتحديد الحد الأدنى للأجور بقيمة ٧٠٠ جنيه مصري شهرياً.⁹⁷ بالإضافة، بدأت القوات المسلحة سلسلة من التحقيقات في الفساد المحيط بنظام مبارك، وعلاقته الوثيقة مع دائرة مغلقة من رجال الأعمال. أدت هذه التحقيقات إلى اعتقال عدد من وزراء مبارك وتجميد ممتلكاتهم. هذا بالإضافة إلى اعتقال ٢٨ من كبار رجال الأعمال المقربين لمبارك بتهم تتعلق بالاستحواذ غير القانوني على أراضي الدولة، والتربح من بيع أصول القطاع العام للدولة وغيرها من الاتهامات.⁹⁸ استمرت هذه الموجة من القرارات الشعبية من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة والسلطة القضائية عندما وافقوا على الاستجابة لعدد من القضايا التي تهم الرأي العام، وقرر الأول إلغاء صفقة تصدير الغاز بين مصر وإسرائيل.⁹⁹ باختياره تنفيذ مثل هذه القرارات أظهر الجيش تفهمه أسباب ثورة الشعب، وبالتالي الإذعان لبعض مطالب الشعبية. ومع ذلك، أظهرت الإجراءات التي اتخذتها الدولة لاحقاً رفضاً واضحاً لدعوات الإصلاحات الجذرية، وقيام أي ثورة حقيقية ضد عدم المساواة الاجتماعية الناتجة عن النمط النيوليبرالي لتراكم رأس المال.¹⁰⁰

⁹⁵ احمد سيد النجار، نحو برنامج اقتصادي لمصر الثورة: تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفاء وعادل. (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠١٢). ص. ٨.

⁹⁶ "حصر قتلى ال ١٨ يوم الأولي من الثورة". ويكي ثورة. <<https://bit.ly/2YugiE6>>. ٢٠١٣.

⁹⁷ Nadia Farah, "The political economy of Egypt's revolution," in Dan Tschirgi et al. *Egypt's Tahrir revolution* (London: Lynne Rienner Publishers, 2013). P. 61.

⁹⁸ Angela Joya. "The Egyptian revolution: crisis of neoliberalism and the potential for democratic politics," *Review of African Political Economy* 38:129 (2011): 376.

⁹⁹ Kandil. *Soldiers, spies,...*, 2014. P., 230. لا يعني هذا أن أنظمة ما بعد ٢٠١١ أبدت أي عداً لدولة إسرائيل أو عدم استعداد للتعاون معها. بل على العكس، فقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات مستمرة من قبل الدولة المصرية للدفع بتطبيع العلاقات مع نظيرتها الإسرائيلية.

¹⁰⁰ 367. (2011) 92011. "The Egyptian revolution..." Joya. لاحقاً، أصبح هذا أكثر وضوحاً مع تبرئة رجال الأعمال والوزراء الذين تم اعتقالهم والسماح لهم باستئناف أنشطتهم بشكل طبيعي.

تطبيع النيوليبرالية: نشر الاستغلال وتجاهل تداعياته

إن استعراض القرارات والقوانين التي صدرت على مدار السنوات التي تلت سنة ٢٠١١، باستثناء القرارات الشعبية القليلة المذكورة سابقاً، سوف تظهر بوضوح العقلية النيوليبرالية التي اعتنقتها الدولة المصرية، وحاولت ترسيخها عبر عدد من الأنظمة السياسية المختلفة منذ ذلك الحين. بعبارة أخرى، تعكس التفاصيل التي ناقشناها هذا الاتجاه النيوليبرالي بما لا يدع مكاناً للشك.

في البداية، هناك الحد الأدنى للأجور الذي حدده المجلس الأعلى للقوات المسلحة في ٢٠١١ لرضاء الجماهير. كان هذا الحد منخفضاً للغاية، ولم يطبق إلا على الموظفين الحكوميين المُعينين بعقود دائمة، دون الذين يعملون بعقود مؤقتة أو من يعملون في القطاع الخاص.¹⁰¹ وبعد مرور عام، جاء دستور ٢٠١٢ (المادة ١٤)، لينص على ضرورة وجود حد أدنى للأجور. إلا أنه ربط هذا الحد الأدنى بالإنتاجية.¹⁰² من حيث المبدأ، ويُشجع هذا الارتباط بين الأجور والإنتاجية على الاستغلال- وفقاً لديناميات السوق. إذ يجبر العمال على تلبية معايير معينة للإنتاجية، وقبول العمل في ظل ظروف مروعة لأجل الحصول على هذا الحد الأدنى للأجور، الذي لا يغطي بالضرورة جميع احتياجاتهم الأساسية. وحتى عندما تم رفع الحد الأدنى للأجور إلى ١٢٠٠ جنيه في ٢٠١٣، (وبدأ تطبيقه اعتباراً من يناير ٢٠١٤)، كانت هذه الزيادة من نصيب العاملين في القطاع العام دون غيرهم، وبدون تحديد طرق لإعادة تقييمه في المستقبل بناءً على معدل التضخم.¹⁰³ ومن المهم ملاحظة أن المصنفين كعمال ناشطين في مصر لا يعملون جميعهم في المؤسسات الرسمية. في الواقع، تأتي نسبة كبيرة من دخل هؤلاء العمال من العمل في الاقتصاد غير الرسمي، الذي وفقاً لبعض الإحصائيات كان يوفر حوالي ١٠ مليون وظيفة في ٢٠١٤.¹⁰⁴ ومن الموكد أن هذا النوع من الدخل غير مستدام، خاصة وأن الدولة تسعى جاهدة لتوسيع قاعدتها الضريبية بالضغط على عديد من تلك المؤسسات التي تعمل بشكل غير رسمي لتسجيل شركاتها قانونياً. لذا، فيما بدا تجاهلاً لتأثير الاقتصاد الغير رسمي على المجتمع ككل، صدر قانون جديد عام ٢٠١٢ (١٠٥ لسنة ٢٠١٢)، ينص على زيادة الرسوم المفروضة على الباعة المتجولين، مع عقوبات بالسجن تتراوح بين شهر إلى ٣ أشهر وغرامات تتراوح بين ١٠٠٠-٥٠٠٠ جنيه مصري.¹⁰⁵

بعد تولي المجلس الأعلى للقوات المسلحة السلطة بفترة وجيزة، صدر قانون آخر يتعلق بالإضرابات؛ القانون رقم ٣٤ لسنة ٢٠١١. وفقاً لهذا القانون، منعت أي مشاركة في الإضرابات، أو أي أعمال أخرى قد تهدد يوم العمل أو تتسبب في توقف العمل بشكل عام خلال أوقات الطوارئ.¹⁰⁶ وتأتي أهمية هذا القانون من صدوره مباشرة بعد أحداث ٢٠١١، في الوقت الذي كانت الجماهير تتوق فيه إلى رؤية إصلاح حقيقي يتحقق. ولذا كانت مشاركتهم في الإضرابات

¹⁰¹ "Joint submission to the committee on economic, social and cultural rights on the occasion of the review of Egypt's 4th periodic report at the 51st session", 2013. <https://www.cesr.org/sites/default/files/Egypt_CESCR_Joint_report_English.pdf>.

P. 20-21.

¹⁰² المصدر السابق. ص. ٢١.

¹⁰³ المصدر السابق.

¹⁰⁴ Yasmin El-Rifae. "Egypt's informal economy". Middle East Institute, 2014. <<https://bit.ly/2XPAjYg>>.

¹⁰⁵ "Joint Submission to....", 2013. P. 20.

¹⁰⁶ المصدر السابق. ص. ١٧.

تستهدف الضغط على الدولة لتلبية مطالبهم. إلا أن إصدار القانون في هذا الوقت تحديًا أوضح عدم استعداد الدولة للتسامح مع أي دعوات للإصلاح أو أفعال من شأنها التأثير على الاستقرار، ودورة العمل اليومية، وتعظيم تراكم رأس المال.

وما جعل الأمر أسوأ، أن نظام الرئيس محمد مرسي استمر في البناء على نفس النوايا. وأصدر قانون رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٢، المعروف باسم قانون حماية الثورة. وفقا لهذا القانون سيئ السمعة، أصبح للدولة الحق في تطبيق قانون الطوارئ في مواجهة حالات الإضرابات أو غيرها، لأنها تمثل "اعتداء على الحق في العمل".¹⁰⁷ ومرة أخرى، يمكن ملاحظة أخذ الدولة بزم المبادرة، بمجرد أن بدأت الجماهير الغاضبة في الهدوء. وبدأت في الضغط عليها للتخلي عن أي آمال تتعلق بمستويات معيشة أفضل أو محاربة عدم المساواة الاجتماعية. هذا لا يعني أن الجماهير لم تقاوم هذه القوانين أو آثارها لأنها فعلت ذلك في الواقع. لكن، نظرًا لوضوح أن للدولة نية ثابتة على إدارة التحول الجذري إلى الأجندة النيوليبرالية، عزفت عن إظهار أي تساهل تجاه أي من أعمال المقاومة ضد هذا التحول. ولهذا السبب، على سبيل المثال، واجهت جميع الإضرابات العمالية والاعتصامات بإجراءات قمعية وحشية. وفي حالات معينة، تتضمن أي أنشطة في شركات القطاع الخاص، هاجمت قوات الشرطة الإضرابات، وأحالت العمال المشاركين إلى المحاكم العسكرية.¹⁰⁸

في هذا السياق، لا تصعب ملاحظة أن الدولة تدخلت بعنف، من خلال الأنظمة السياسية المختلفة، لحماية مصالح النخب بأي ثمن. هذا السبب، على الأغلب، جعل الدولة تحرص على مواجهة أي حركة عمالية محتملة. وعليه، فمثلا وفق المادة ٥٣ من دستور ٢٠١٢، لم يعد يُسمح بإنشاء أكثر من نقابة واحدة لكل مهنة أو صناعة.¹⁰⁹ وجاء ذلك ليمثل ضربة قوية للحركة العمالية المستقلة التي شكلت بالفعل أكثر من ١٥٠٠ نقابة عمالية بحلول عام ٢٠١٣، ضمت ما يقرب من ٢.٥ مليون عضو.¹¹⁰ واستمرارًا لحالة التآديب هذه، جاء المرسوم الدستوري لعام ٢٠١٣ (المادة ١٠)، ليمنح حق تشكيل التجمعات أو النقابات أو الجمعيات "على النحو المنصوص عليه في القانون"، دون تحديد العملية القانونية لتشكيلها، على عكس دستور 2012 الذي منح حق التأسيس بالإخطار.¹¹¹ إلا أن نفس المادة حظرت تشكيل أي جمعية أو اتحاد ذات أنشطة عدائية للنظام الاجتماعي القائم.¹¹² بدون أدنى شك، منحت هذه الصياغة العامة والفضفاضة للدولة حق وقف أيًا من أنشطة هذه الجمعيات، خاصة عندما تتضمن هذه الأنشطة دعوات لإصلاح أو محاربة الفساد، أو رفع مستويات المعيشة، وكلها دعوات تتعارض مع التوجه النيوليبرالي الجديد الذي انتهجته الدولة.

وبناءً على ما سبق، يجب النظر إلى صفقة القرض الذي وقعت عليه الحكومة مع صندوق النقد الدولي في ٢٠١٦، بقيمة ١٢ مليار دولار، باعتباره أوضح مثال على التجاهل التام لكافة

¹⁰⁷ المصدر السابق. كما أثبتت الأحداث اللاحقة، فإن التنبؤات التي قدمتها جويا بأن القوانين ضد الإضرابات لن تؤثر على عدد أو شدة الإضرابات ثبت خطأها، لأن تكلفة هذه الأفعال على العمال العاديين الذين سعوا لتحسين ظروفهم المادية أصبحت أكبر وأصعب.

انظر: Joya. "The Egyptian revolution..." (2011): 379.

¹⁰⁸ انظر "Joint Submission to...", 2013, P. 9-10, 19, 21-22. Joya. "The Egyptian revolution..." (2011): 378-379.

¹⁰⁹ "Joint Submission to...", 2013, P. 22.

¹¹⁰ المصدر السابق.

¹¹¹ المصدر السابق.

¹¹² المصدر السابق. ص. ٢٣.

التداعيات الاجتماعية للنيلولبرالية.¹¹³ ففي مقابل القرض، التزمت الحكومة بتنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي، وفقاً لتوصيات صندوق النقد الدولي، شمل إلغاء أنواع معينة من الدعم لتحقيق التوازن المالي وتحرير أسعار الصرف وسط شروط أخرى.¹¹⁴

قد يستغرب بعض الناس موافقة الحكومة على الشروط التي حددها صندوق النقد الدولي، خاصة أن هذا قد يسبب اضطرابات اجتماعية موسعة. لكننا نرى أن التوقيع على الاتفاقية أظهر ثقة الحكومة في قمع أي اضطرابات، باللجوء للقوانين التي نوقشت سابقاً. وفي نفس الوقت، عكس هذا الاتفاق إدراك الحكومة للحظة التاريخية التي تقف فيها، وأن مزيج الخوف وخيبة الأمل بين الجماهير قد لا يستمر للأبد. وعليه، أدركت أن هذه لحظة مثالية للدفع قدماً بمشروعها النيولبرالي، والبدء في تنفيذه. واتضح هذا الاعتقاد من جانب الحكومة في قرارها بفرض ضريبة القيمة المضافة بنسبة ١٣% في سبتمبر ٢٠١٦ قبل التوقيع الرسمي على الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي.¹¹⁵ وأثر هذا القرار وحده بشدة على القطاعات الأفقر في المجتمع المصري، لأنه يعني فعلياً زيادة تكاليف احتياجاتهم الأساسية فجأة، دون أي تعويض في زيادة دخلهم. ومن الممكن هنا تذكر تمتع صندوق النقد الدولي بسمعة مشينة في الدول النامية. وذلك من وقت نشر الصندوق قوانين برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الثمانينيات والتسعينيات، داعياً إلى تحرير الاقتصاد، بعيداً عن أي تدخل للدولة، وتعزيز أيديولوجية السوق الحرة. الأمر الذي أدى إلى نتائج كارثية.

ولهذا السبب، مع اندلاع الموجة الأولى للربيع العربي، حاول صندوق النقد الدولي كمؤسسة إعادة تقديم نفسه عبر التركيز على خطاب التنمية الشاملة.¹¹⁶ إلا أن هذا التغيير في الخطاب لم يغير حقيقة نوايا الصندوق، كمؤسسة لها تأثير على جزء كبير من اقتصادات الدولة النامية، هادفة لدفع تحرير هذه الاقتصادات إلى أبعد الحدود، كما تبين الشروط المنصوص عليها في الاتفاق مع مصر. بمعنى آخر، لا يخرج خطاب التنمية الشاملة هذا عن كونه خطاباً يخفي نفس النوايا القديمة، ولكن يقدمها بشكل أقل شراسة، حتى وإن خالف الحقيقة. لذلك، يمكن أن نرى على سبيل المثال أن قرار تخفيض الدعم عن الطاقة (الكهرباء، البنزين، إلخ)، كمرحلة أولى من عملية رفع الدعم، لا يمكن أن يؤدي إلى أي نوع من أنواع التنمية الحقيقية. لأنه بالتأكيد سيؤدي إلى زيادة كبيرة في تكلفة السلع الأساسية. الشيء الذي حدث بالفعل عندما ارتفعت تكلفة الكهرباء بنحو ٤٠% والبنزين بنسبة ٣٠% تقريباً عام ٢٠١٦ فقط.¹¹⁷ وبافتراض أن اقتراحات صندوق النقد الدولي لم تمس دعم الغذاء صراحةً، إلا أن رغبة الدولة المصرية في القيام بذلك كانت واضحة منذ عام ٢٠١٢، عندما قرر نظام مرسي قطع دعم الدقيق، مما تسبب في زيادة سعر كل

¹¹³ "IMF executive board approves \$12 billion extended arrangement under the extended fund facility for Egypt". *International Monetary Fund*, 2016. <<https://bit.ly/37kyjk3>>.

¹¹⁴ يشاع أن صندوق النقد الدولي طلب من الحكومة خفض عدد موظفيها في القطاع العام، من العدد الحالي البالغ حوالي ٦ ملايين فرد إلى مليون فرد فقط. ومع ذلك، لم يتمكن من العثور على أي مصدر لدعم هذا الزعم.

¹¹⁵ تم رفع ضريبة القيمة المضافة لاحقاً إلى ١٤%. إلا أن هذه الزيادة، لم تطبق على جميع السلع وتم إعفاء 57 سلعة. للمزيد راجع Farahat, Ahmed (2017). "No increase in prices of cigarettes and oils after increasing VAT to 14%: El Monayer". *Daily News Egypt*. <<https://bit.ly/3f7f8qn>> ذكرت شائعة قوية أخرى أن صندوق النقد الدولي طلب على وجه التحديد تطبيق ضريبة القيمة المضافة قبل إضفاء الطابع الرسمي على الاتفاقية. ومع ذلك، بينما لا يمكننا تأكيد دقة هذا الادعاء، نجد صعوبة في الاعتقاد بأن صندوق النقد الدولي لم يدعم القرار.

¹¹⁶ Hassan Sherry. *Debunking the myth of a changing IMF: unpacking conditionality in the Arab region post-uprisings*. Arab NGO Network for Development, 2017. P. 8.

¹¹⁷ I. Esterman. "Brace yourselves for higher electricity prices". *Mada Masr*, 2016. <<https://bit.ly/3cTsjcS>>.

١٠٠ كيلو غرام دقيق ١٨ مرة ضعف الثمن السابق. وكان الدقيق مندرجًا فيما سبق تحت الدعم الحكومي، لإنتاج الخبز المدعم للمواطنين.¹¹⁸ ومرة أخرى، يظهر هذا محاولة الدولة التخلي عن أدوارها الاجتماعية السابقة، مع تطبيق تعليمات النظرية النيوليبرالية.

ترسيخ النيوليبرالية

في القسم السابق، تناولنا الجوانب العامة المتعلقة بعملية التراكم على النمط النيوليبرالي، الذي رسخته الأنظمة السياسية التالية على ٢٠١١ تدريجيًا. تحديدًا، ناقشنا كيف حاولت تلك الأنظمة تيسير عملية الترسخ، من خلال ضمان الاستقرار الاجتماعي، عن طريق ممارسة القمع المتزايد ونشر الخوف، للحفاظ على عملية إعادة الانتاج الاجتماعي (بواسطة سياسات اجتماعية اقتصادية بعينها) التي تخدم هذا النمط من التراكم. وفي القسم التالي، سنحاول إلقاء الضوء على القرارات والقوانين الميسرة لعملية تراكم رأس المال النيوليبرالية، أي القوانين أو القرارات المتعلقة مباشرة بمصالح النخب والقطاع الخاص. لذا نركز هنا على بعض القوانين المتعلقة بالاستثمارات، وتعويم العملة، والضرائب الصادرة في فترة ما بعد ٢٠١١.

كان لفشل سياسات الانفتاح في جذب استثمارات أجنبية كبيرة نتائج كارثية. إذ ذاع صيت مصر بأنها بيئة معادية (غير جاذبة) للاستثمار. وعليه، ازداد عزوف المستثمرين عن الاستثمار في مصر، خاصة مع استمرار ارتفاع مستويات الروتين الحكومي البيروقراطي، والقيود المفروضة على حرية حركة رأس المال، مقارنة بالدول النامية الأخرى. بالتأكيد، حاول نظام مبارك التغلب على هذه العقبات في إطار سعيه لترسيخ الأجندة النيوليبرالية تدريجيًا، وتحويل مصر إلى بيئة استثمارية جذابة. ومع هذا، لم تحقق هذه المحاولات مستوى النجاح المنشود. وعلى هذا الأساس، جاءت الأنظمة السياسية المختلفة بعد ٢٠١١، مع إدراكها أن التغيير الجذري فقط هو الحل لتسهيل التحول النيوليبرالي في مصر. وهذا بالضبط ما فعلته من خلال إعطاء الأولوية لإجراءات قصيرة المدى تفيد جميعها مصالح نخبة رجال الأعمال. صحيح أن هذه الحكومات أعطت مثل هذه القرارات والقوانين، بما فيها الشروط التي حددها صندوق النقد الدولي، مسميات مثل الإصلاحات الاقتصادية، إلا أن هذا لم يساعد الحكومة في إخفاء الأهداف الحقيقية للدولة والمصالح التي تحاول التوافق معها.

وكان أحد أهم الأمثلة على ذلك القانون رقم ٣٢ لسنة ٢٠١٤. فبموجب هذا القانون، يُحظر على أي طرف ثالث الطعن في عقود العمل بين الدولة والمستثمرين من القطاع الخاص.¹¹⁹ وصدر القانون بعد أن واجهت الدولة ضغوطًا قانونية بعد ٢٠١١ لإلغاء عقود الخصخصة. وكانت هذه الضغوط قد نشأت نتيجة الفساد واسع النطاق الذي شهدته عملية الخصخصة، خاصة في تقييم الأصول والانتهاكات التعاقدية. إلا أن الدولة تمنعت عن إعادة هذة الشركات للملكية العامة (ملكية الدولة)، مخالفة بذلك أحكام القضاء. ومن أبرز القضايا هنا قضايا شركة طنطا

¹¹⁸ "Joint Submission to....", 2013. P. 28.

Nourhan Sherif; Heba Khalil; and Hatem Zayed. *Above the state: multinational corporations in Egypt* (Cairo: ECESR, 2015) P. 15.

للكتان والزيت، وشركة النيل لحليج الأقطان، وشركة المراحل البخارية ومتاجر عمر أفندي.¹²⁰ ويشير إصدار الدولة لمثل هذا القانون، في هذا الوقت ببساطة، إلى التزامها بتشجيع المستثمرين من القطاع الخاص والقضاء على أي خوف من أي تقاضي قد يواجهونه. وفي الوقت نفسه، أكدت هذه الخطوة على تمسكها بالتراجع عن توفير السلع التي كانت توفرها.

لاحقاً في ٢٠١٥، ضمت مجموعة تدابير اقتصادية ما سمي "الحزمة التشريعية لتحفيز الاستثمار".¹²¹ وداخل هذه الحزمة، مجموعة من القوانين تستهدف عملية تراكم رأس المال، وأولها القانون رقم ١٦ لسنة ٢٠١٥ الخاص بقانون الإجراءات الجنائية. بموجب هذا القانون، سمح للمستثمرين بحل نزاعاتهم - المتعلقة باختلاس الأموال العامة أو الفساد- مع السلطات المصرية، بينما كانت عقوبة تلك الجرائم السجن المشدد سابقاً.¹²² بالتالي، جاء هذا القانون ليمثل "تعدي على نظام العدالة الجنائية في مصر. ووضع تصور جديد ... أن الفساد واختلاس الأموال العامة هي جنح بسيطة وليست جرائم".¹²³ ثم كان هناك أيضاً قانون رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥، ويسمح بتسوية المنازعات الخاصة بالاستثمار خارج المحاكم.¹²⁴ وذلك رغم المادة رقم ١٠ من القانون، التي تؤكد على أن المستثمرين الذين يتربحون من الفساد لا يحق لهم الحصول على الحماية من الدولة، أو الحوافز التي وفرتها حزمة الإصلاح، في حال ثبوت هذه التهم أمام المحاكم المختصة. وكما يوضح تقرير "فوق الدولة"، يصعب على أي محكمة إثبات تهم الفساد بوجود قانونين آخرين يحظران على أطراف ثالثة الاعتراض على عقود الاستثمار (أي حماية المستثمرين بجعل فسادهم غير قابل للكشف). وبالتالي، أصبح للمستثمرين الحق في الاستثمار دون مواجهة أي عقبات قانونية حقيقية.¹²⁵

وفي الحقيقة، كان عام ٢٠١٥ عامًا استثنائيًا للغاية، من حيث إصدار القرارات النيوليبرالية. ففي البداية، حاولت الدولة إرساء الأجندة النيوليبرالية، وإعطاء الأولوية لجذب الاستثمارات الأجنبية. ووصلت تلك المحاولات ذروتها عندما نظمت الحكومة مؤتمر شرم الشيخ للاستثمار، حيث أصدرت حزمة جديدة للاستثمار وقدمت سياستها الضريبية الجديدة.¹²⁶ وفقاً للأخيرة، خُفّضت ضرائب شرائح الدخل المرتفعة، المتضمنة الدخل الشخصي وأرباح الشركات، إلى ٢٢.٥% بعد استقرارها سابقاً عند ٣٠%.¹²⁷ وعلاوة على ذلك، وعدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب لمدة عشر سنوات، وخفض ضريبة أرباح الشركات.¹²⁸

¹²⁰ انظر، فاطمة رمضان. "التقاضي الاستراتيجي: العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون" في عمرو عادي وفاطمة رمضان. صعود وأفول الحركة العمالية المصرية: العمال والسياسة والدولة في مصر، ٢٠١٦-٢٠٠٦. (القاهرة: دار المرايا، ٢٠١٧). ص. ١١٩-١٢٠.

Sherif et al. "Above the state...", 2015. P. 16.

¹²² المصدر السابق. ص. ١٨-١٩.

¹²³ المصدر السابق. ص. ١٩.

¹²⁴ المصدر السابق. ص. ١٧.

¹²⁵ المصدر السابق. ص. ١٦ و١٩.

¹²⁶ انظر. A. Corkery and H. Khalil. "Nothing New on the Nile," *Foreign Policy*, 2015. <<https://bit.ly/2zi0XyB>>.

¹²⁷ المصدر السابق. في البداية، رفع نظام السيسى معدل الضريبة لهذه المجموعة بنسبة ٥% لتصبح ٣٠% إجمالاً. علاوة على ذلك، فرضت ضريبة بنسبة ١٠% على أرباح رأس المال. لكن الحكومة تراجعت لاحقاً عن تلك القرارات في محاولاته لجذب المزيد من الاستثمارات. انظر. S. Marshall. "The Egyptian armed forces and the remaking of an economic empire". *Carnegie*, 2015. <<https://bit.ly/2XQC4Et>>.

¹²⁸ "Strat_EGY: Egypt's Five-year Macroeconomic Framework and Strategy, FY14/15 to FY18/19". *Ministry of Finance*, 2015. <<https://bit.ly/30pF3oZ>>.

حالياً، ووفق تقرير الميزانية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، من المتوقع وصول نسبة ضرائب القيمة المضافة إلى حوالي ٤٢.٥٧% من إجمالي العوائد الضريبية مقارنة مع ١١.٥٢% للضرائب على الدخل، و٢٢.٢٢% للضرائب على أرباح الشركات (بما في ذلك أرباح قناة السويس والبنك المركزي وشركات البترول) و٣٧.٣% للضرائب على رؤوس الأموال المنقولة.¹²⁹ وبناءً عليه، يمكن إدراك إلى أي مدى ترغب الدولة في إرضاء المستثمرين، وخاصة الأجانب منهم، من خلال تنفيذ هذا النوع من السياسات الضريبية، في حين أنها تُظهر تجاهلاً تاماً لتداعيات ضريبة القيمة المضافة على رفاهية المواطنين.

إضافة إلى ما سبق، استمرت الدولة في تقوية موقفها ضد أي معارضة محتملة، من خلال إلغاء قانون المناقصات والمزايدات، ومنح القوات المسلحة السلطة الكاملة لتوزيع الصفقات التجارية الحكومية، والمشتريات، والخصخصة، والمسائل المتعلقة بالقطاع العام.¹³⁰ ووفقاً لحزمة الإصلاح، سمح للدولة بتوزيع الأراضي أو الممتلكات في مناطق محددة للمستثمرين مجاناً لمدة ٥ سنوات (بدءاً من أبريل ٢٠١٥)، ومنحت حوافز نقدية كبيرة للأراضي والعقارات في حالة تنفيذ مستثمر خاص مشروعاً حكومياً.¹³¹ ويلاحظ وسط كل هذه التغيرات، دخول المؤسسة العسكرية إلى أنشطة اقتصادية وتجارية متنوعة أكثر مما سبق، بشكل أوضح. وتمتلك المؤسسة الآن القدرة على اختراق جميع القطاعات الاقتصادية، واختيار إذا ما كانت ستقوم بتنفيذ مشروعات بعينها أو ستتركها للقطاع الخاص.¹³² ولا يعني هذا استبعاد القطاع الخاص بشكل كامل من الصورة، إذ يتعاون الجانبان معاً بشكل منتظم، كما الحال مع شركات مثل أوراسكوم و السويدي اليكتريك التي تتعاون مع الدولة في مشاريع البنية التحتية ومشاريع البناء بشكل مستمر. ويترتب على ذلك أن مثل هذه الشراكات (بين القطاعين العام والخاص) مسموحاً بها فقط للشركات الكبيرة، وبعد الوصول إلى اتفاق مع القوات المسلحة.¹³³ وبالتالي، ليس من المستغرب ملاحظة أن الدولة قد تتدخل في السوق مقابل (ثمن) الدور السياسي الذي تلعبه في ضمان الاستقرار الاجتماعي الضروري لازدهار مجتمع الأعمال، إلا أنها لا تهمل أبداً دورها الرئيسي في حماية وتوسيع عملية تراكم رأس المال، بما يخدم مصالح النخب. لهذا السبب، يفضل بعض العلماء تسمية الوضع الراهن في مصر باسم "نيوليبرالية الدولة".¹³⁴

نيوليبرالية بطابع ناصري

كما قد يلاحظ أي متابع للتطورات الأخيرة في مصر، يستند جزء كبير من خطاب الدولة ما بعد ٢٠١٣، على أفكار (بلاغة) قومية ممزوجة مع رؤية تنموية. بشكل عام، تخلق الدولة نوعاً من الارتباط بين خطط الرئيس السيسي وخطط عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات. ويمكن

¹²⁹ "Financial Statement for the State's General Budget for the Year 2019/2020," *The Ministry of Finance*, 2019. P. 113-116.

¹³⁰ Marshall. "The Egyptian armed forces...", 2015.

¹³¹ Sherif et al. "Above the state...", 2015. P. 19-20.

¹³² See Amr Adly. "Too big to fail? Egypt's large enterprises after the 2011 uprising". *Carnegie*, 2017. <<https://bit.ly/2MKfmHM>>; and Abigail Hauslohner. "Egypt's military expands its control of the country's economy". *Washington Post*, 2014. <<https://wapo.st/2AZW12s>>.

¹³³ Adly. "Too big to fail?...", 2017.

¹³⁴ انظر. Heba Khalil and Brian Dill. "Negotiating statist neoliberalism: the political economy of post-revolutionary Egypt". *Review of African Political Economy*, 45:158 (2018).

ملاحظة ذلك في الاهتمام الشديد الذي يميز المشاريع القومية الضخمة. والمفارقة هنا، أنه لا يمكن المقارنة بين سياق الاقتصاد السياسي الذي ظهر فيه عبد الناصر والسياسات التي ظهر فيها الرئيس السيسي نظراً للاختلافات الكبيرة، خصوصاً فيما يتعلق بالطابع النيوليبرالي لمشاريع الدولة الحالية، التي على سبيل المثال، زادت من مديونية الخزنة العامة للدولة. وبالفعل، يبلغ الدين الخارجي لمصر حالياً ٣٧% من إجمالي ناتجها المحلي، حيث ارتفع من ١٥% فقط في ٢٠١٣/٢٠١٤. وقابل ذلك زيادة في نصيب الفرد من الديون الخارجية من ٥٠٦.٤ دولاراً في عام ٢٠١٣/٢٠١٤ إلى ٨٨٣.٩ دولاراً في ٢٠١٧/٢٠١٨.¹³⁵

ويعد محور قناة السويس من أوائل المشاريع التي دشنتها الدولة في السنوات التالية على ٢٠١٣. واستهدف المشروع إنشاء ممراً مائياً إضافياً ومركزاً ضخماً لخدمة السفن. ونجحت الدولة في جمع ٨ مليار دولار لتشييد المشروع. جاء ٨٠% منها تقريباً من سندات الدولة التي اشتراها مواطنون مصريون، مع الاستعانة بما يقرب من ٢٥٠٠٠ عامل، و٤٠٠ شركة من القطاع الخاص.¹³⁶ وتضمنت الدعاية المصاحبة للمشروع وعوداً بتوفير ثلاثة ملايين فرصة عمل، إلا أن هذه الوعود لم تتحقق. ويلاحظ هنا، بدء تنفيذ المشروع في سياق يهين عليه تفاؤل بخصوص جذب استثمارات أجنبية كبيرة. وعليه، وبالنظر لهذا الاهتمام، وفي حالة تنفيذ هذه الوعود، لن تكون هذه الوظائف ذات أجور عالية، لأن المستثمرين يبحثون دائماً عن استثمارات بتكاليف أقل (بما فيها تكاليف العمالة)، وعوائد أعلى، خصوصاً في الأجواء النيوليبرالية الحالية. بالإضافة إلى ذلك، يُطرح هنا تساؤلاً آخرًا حول إذا ما كانت الخدمات التي ستقدم عبر المحطة خدمات ذات قيمة مضافة عالية أم لا، خصوصاً وسط غياب أي معلومات محددة حول المشاريع المفترض إنشاؤها داخل المحور الجديد. بما يعني أن العوائد التنموية على هذا الاستثمار غير مؤكدة، على عكس ما قد يحدث إذا استثمر هذا المبلغ في مشاريع زراعية أو صناعية. لذا، في رؤيتنا، يبدو مشروع محور القناة مؤكداً رغبة الدولة في التخصص بالخدمات الوسيطة، وتشجيع مزيداً من أنشطة المضاربة، خاصة أن خطة المشروع تتضمن التطوير العقاري، وهي سمة تقليدية في النيوليبرالية.¹³⁷

ويمكن بوضوح، تتبع هذا النمط المشجع للمضاربة والتمويل بالعجز في مشروع العاصمة الإدارية الجديدة أيضاً. إذ تبلغ تكلفة المشروع الواقع في شرق القاهرة حوالي ٤٥ مليار دولار.¹³⁸ والأهم هنا، أن غالبية أراضي المشروع بيعت قبل اقتراب عملية البناء من الانتهاء. ولكن يُعتقد أن السبب الرئيسي وراء تنفيذ المشروع يكمن في رغبة الدولة في دعم مطوري العقارات وشركات البناء من خلال منحهم مزيداً من الفرص لتوسيع أعمالهم.¹³⁹ وفي الوقت نفسه، يبدو أن الدولة تحاول نقل جميع الشركات الكبرى والمكاتب العامة خارج القاهرة لتجنب عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي الناتج عن المقاومة الشعبية التي تؤثر سلباً على دورات العمل اليومية، وتوفر المستثمرين من الاستثمار في مصر كما كان الحال بعد ٢٠١١.

¹³⁵ "Monthly statistical bulletin No. 263-February 2019". *Central Bank of Egypt*, 2019. P. 15.

¹³⁶ B. Tasch. "Build it and they will come" is not enough: Egypt's \$8 billion Suez canal expansion sounds dubious". *Business Insider*, 2015. < <https://bit.ly/2BUhPgD> >.

¹³⁷ "Suez canal development to include real estate projects". *Daily News Egypt*, 2018. < <https://bit.ly/2Yox8FI> >.

¹³⁸ "Al-Sisi visits Suez canal tunnels, sites of new administrative capital". *Daily News Egypt*, 2018. < <https://bit.ly/3fbsEqu> >.

¹³⁹ بشكل عام، كانت ولا تزال مشاريع التطوير العقاري والتشييد واحدة من أكثر القطاعات الجاذبة للمستثمرين، وخاصة المستثمرين القادمين من منطقة الخليج. وعليه، فإن الدولة ملتزمة بحماية مصالح هؤلاء المستثمرين، بل وحتى توسيعها.

وشهد التاريخ حملات مماثلة لنقل بعض العواصم لمواقع جديدة، على ضوء تصاعد الغضب الشعبي نتيجة الأداء والتوجهات الحكومية، كما حدث في حالة لويس الرابع عشر الذي قرر نقل الإدارة الملكية من باريس إلى فرساي في سياق سلسلة الحروب الأهلية بين ١٦٤٨-١٦٥٣ المعروفة باسم الفرونْد.¹⁴⁰ وحتى في التاريخ المصري المعاصر، هناك مثال مشابه، وهو مدينة السادات التي أسسها الرئيس السادات أصلاً لتكون مركزاً سكانياً يخفف من عبء الزيادة السكانية في القاهرة. إلا أن عدة مصادر تشير إلى وجود خطط لتحويلها إلى عاصمة إدارية جديدة للجمهورية آنذاك.¹⁴¹ و بافتراض صحة هذا الأمر، يمكن الربط بين أحداث يناير ١٩٧٧ والرغبة الرسمية في عزل الحكومة والشركات عن الجماهير الغاضبة في حال تكرار مثل هذه الأحداث. وبالتالي، يمكن ملاحظة أن نقل العواصم بعد الانتفاضات لا يعد أمراً غير مسبوق أو تكتيكاً جديداً كلياً، إذ سبق اللجوء إليه من قبل. ومع ذلك، فشلت محاولة السادات، و قد يكون ببساطة لقصر فترة حكمه، أو ربما بسبب وزن القاهرة.¹⁴²

المشروع الآخر المتسم بخصائص نيوليبرالية واضحة للغاية، هو مشروع المليون ونصف فدان (١.٥ مليون فدان). في البداية، أعلنت الحكومة عن توزيع أراضي المشروع بين الشباب والمستثمرين بالتساوي. ولكن تغيرت هذه القسمة فيما بعد وخُفِضت حصة الشباب إلى ٢٥% فقط.¹⁴³ ورغم صدمة الشباب من هذا التخفيض، إذ اعتقدوا أن المشروع قد يمنحهم حياة أفضل، إلا أننا نعتقد أن هذه الآمال لم تكن واقعية منذ البداية. وذلك بسبب انحياز أحكام وشروط الحصول على الأراضي في هذا المشروع لصالح المستثمرين، خاصة مع تضمن هذه الشروط، ألا يكون المتقدم موظفًا في أي وظيفة حكومية، أو دون سن الأربعين، وأن يكون لديه ٢٥% على الأقل من إجمالي رأس المال المطلوب، الذي يجب دفعه مقدمًا، في حين بلغ متوسط سعر الفدان حوالي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري.

وبالإضافة لذلك، ركزت الدعاية الرسمية للمشروع على شعارات مثل "التصدير" و"تقليل الفجوة الغذائية".¹⁴⁴ ومن المثير ملاحظة تغاضي الدولة عن التناقض الصريح بين هذين الهدفين. حيث يعني استهداف الفجوة الغذائية زراعة المحاصيل الأساسية للاستهلاك الداخلي، في حين قد لا يكون هناك طلب مرتفع بالضرورة على هذه المحاصيل في الأسواق الدولية. في نفس الوقت، يعني إعطاء الأولوية للتصدير زراعة المحاصيل المطلوبة للسوق الدولية بدلا من المحاصيل التي قد تكون مطلوبة داخليًا. وبالنظر إلى أنواع المحاصيل التي ذكرها المشروع، نجد أنها تنتمي إلى الفئة الثانية، أي محاصيل ذات قيمة أعلى في السوق مثل الفاكهة والزيتون والعطريات. وبالإضافة لما سبق، لم تحدد الخطة أنواع المحاصيل التي يجب

Ragnhild Marie Hatton. *Louis XIV and his world*. (New York: G. P. Putnam's sons, 1972). P. 31. ¹⁴⁰

¹⁴¹ Yehya Serag. "The new administrative capital of Egypt: a critical review from the regional perspective". *1st International Conference on Towards a Better Quality of Life*, 2017; Toqa Ezzidin. "Egypt's new administrative capital: how to avoid the failed experience of Sadat city". *Business Forward*, 2019. <<https://bit.ly/3c9dyp4>>; and Ahmed Feteiha. "Sadat City is a cautionary tale as Egypt plans new capital". *Bloomberg*, 2015. <<https://bloom.bg/3tOvpb7>> see Salah el-Shakhs. "Sadat city, Egypt and the role of new town planning in the developing world". *Journal of Architectural and Planning Research*, 11, no.3 (1994).

David Sims. *Egypt's desert dreams: development or disaster?*. (Cairo: The American University in Cairo Press, 2014). المصدر السابق و¹⁴²

Kareem Megahed. "The Social Paradox of Al-Sisi's 1.5m 143 كل المعلومات الخاصة بمشروع ١.٥ مليون فدان تم استخراجها من Acres". *Daily News Egypt*, 2016. <<https://bit.ly/3cRc9Ro>>.

¹⁴⁴ المصدر السابق.

على المستثمرين زراعتها، مما يعني أن هؤلاء المستثمرين يتمتعون باليد العليا في تحديد ما يجب زراعته، وفقاً لما يرون أنه يخدم مصالحهم بشكل أفضل. وبالتالي، إذا كان المشروع يستهدف توفير فرص للشباب، فلا بد من ملائمة شروط الشراء للظروف المعيشية للشباب. وبنفس المنطق، إذا كان الأمر متعلقاً بتغطية الفجوة الداخلية للمحاصيل الاستراتيجية، فلا بد من توضيح الخطة ضرورة اتباع الراغبين في الاستثمار بالمشروع لاستراتيجية محددة تهدف إلى ضمان الاكتفاء الذاتي لمصر من المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح. لذا، مع الأخذ في الاعتبار كل ما سبق، نتوقع أنه في حالة نجاح المشروع في جذب استثمارات أجنبية، ستعطي هذه الاستثمارات الأولوية للأرباح قبل كل شيء. وبالتالي، سيكون من العبث في هذا السياق توقع أن يوفر هذا المشروع وظائفاً بأجور عالية، أو أن يعزز الاكتفاء الذاتي من الغذاء لمصر.

وبالنظر للصورة بأكملها، فإن هذا التوجه، المسيطر على صناع القرار، نحو تشجيع القطاع الخاص والنشاطات التصديرية والمضاربات، والتخصص في إنتاج السلع ذات القيمة المضافة المنخفضة، لا يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تنمية حقيقية وملموسة. في السابق، كان هذا الرأي شائعاً في الأوساط اليسارية فقط، إلا أن هذا تغير الآن، حيث نجد أجنحة داخل مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، تبدي دعمها لهذا النوع من الأفكار. وهذا لا يعني أن الأمم المتحدة تحديداً أصبحت مؤسسة ذات ميول راديكالية. ولكنه يشير إلى زيادة عدد الأشخاص الذين لديهم إدراكاً أكبر بالنتائج النيوليبرالية الكارثية. والذين أصبحوا مستعدين للتعبير عن آرائهم تلك. وبالنظر إلى تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لعام ٢٠١٨، تلاحظ هيمنة الشركات العالمية الكبرى على التجارة الدولية، واستحوادها على معظم القيمة المضافة التي يتم إنتاجها في جميع أنحاء العالم. مما ينتج عنه علاقات تجارية غير متكافئة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، تتسبب في كثير من الآثار السلبية للأخيرة¹⁴⁵. على وجه التحديد، يقلل هذا التوجه قدرة الدول النامية على تلقي حصة كبيرة من تلك القيمة المضافة، وإعادة استثمارها في الأنشطة الإنتاجية. ومن ثم يفشل هذا التوجه العالمي النيوليبرالي في تقديم أي اقتراحات هيكلية و ضرورية للبدء في إحداث أثر تنموي حقيقي.

وتعد كلا من غرب آسيا وأفريقيا مثالين على الأثر الضئيل الذي يحدثه هذا التوجه على المستوى الهيكلي للاقتصاد. فرغم أن كليهما يقوم بعمليات تصدير متزايدة، إلا أنهما لا يزالان مقيدتين أساساً بتصدير السلع غير التكنولوجية ذات القيمة المضافة المنخفضة¹⁴⁶. وبالإضافة إلى ما سبق، ذكر التقرير بوضوح "من غير المرجح أن تعمل التجارة كمحرك مستقل للنمو العالمي"، وخاصة مع استمرار بطء الطلب العالمي¹⁴⁷، وإتاحة الإلغاء المستمر وغير المسبوق للقيود على حركة رأس المال الفرصة لزيادة الشركات متعددة الجنسية أرباحها من ناحية، وتركيز الثروات بشكل مرتفع من ناحية أخرى، مما يعجل بانخفاض مستوى دخل العمل العالمي وتعزيز التفاوت في الدخل¹⁴⁸.

ويعد مشروع الشركة الوطنية للأسمنت مثلاً آخرًا من المشاريع القومية الضخمة، التي توضح سلبية مفهوم الرفاهية الذي تحاول الحكومة ترسيخه. ففي افتتاح المشروع، أشار

¹⁴⁵ "Trade and development report 2018: power, platforms, and the free trade delusion". UNCTAD, 2018. P. iii.

¹⁴⁶ المصدر السابق. ص. V و X.

¹⁴⁷ المصدر السابق. ص. IV.

¹⁴⁸ المصدر السابق. ص. VI.

الرئيس السيسي إلى أن المشروع سيوفر ما يقرب من ١٣٠٠٠ فرصة عمل.¹⁴⁹ وبالتأكيد، يعد هذا الرقم ضخماً للغاية، خصوصاً في ظل التطور التكنولوجي الحالي، وتفضيل أصحاب رؤوس الأموال الاستثمار في رأس المال الثابت (الماكينات والتكنولوجيا بشكل عام) على حساب تعيين أعداد كبيرة من العمال. إلا أن الجدير بالذكر، توضيحه في نفس الخطاب ما يمكن وصفه بشروط التعيين الجديدة في الوظائف العامة (التوظيف لدى الدولة) تحت الأجندة النيوليبرالية. ووفقاً لهذه الشروط الجديدة، لن يكون المصنع مسؤولاً عن توفير مواصلات لنقل العمالة، ولن يوفر لهم مرافقاً سكنية. وبالإضافة، لم يتم تحديد متوسط الأجر. وبكل تأكيد، تختلف هذه الشروط الجديدة تماماً عما كانت شركات القطاع العام تقدمه لموظفيها وعمالها منذ الستينيات في عهد نظام عبد الناصر. صحيح أن هذه الامتيازات وجودتها بدأت تنخفض بشكل مستمر منذ السبعينيات والثمانينيات، كما بدا ما كانت تعرضه شركات القطاع العام من حد أدنى للأجور ضعيفاً، إلا أن استمرار الدولة في تقديم نوع من الدعم لعمالها، كان علامة على اهتمام الدولة بالحفاظ على مسؤوليتها الاجتماعية التقليدية تجاه مواطنيها. وبالتالي لا يمكن فهم تصريحات الرئيس المذكورة أعلاه، إلا على أنها إعلان عن بداية عصر جديد في مصر، لا تجد فيه الدولة أي مصلحة للاحتفاظ بأدوارها الاجتماعية السابقة.

Hanan Mohamed. "Sisi affirms cement complex as part of Egypt, offers 13K jobs". *Egypt Today*, 2018. ¹⁴⁹ <https://bit.ly/3cMxACZ>.

خاتمة

كان الهدف من هذا البحث شرح استجابة الدولة الحديثة عبر أنظمة سياسية مصرية مختلفة، للأزمات التي وقعت، في عامي ١٩٧٧ و ٢٠١١. وكانت كلتا الأزميتين مرتبطتين بتناقضات عملية تراكم رأس المال في مصر. وبالتالي، في إطار محاولتها التغلب على هذه الأزمات، تبنت الدولة نهجًا اقتصاديًا مختلفًا عن ما كان مطبقًا بالفعل في الحالتين. والمثير، أنه رغم الفشل المتكرر لنمط الإنتاج الرأسمالي، المتجسد في أزماته المتكررة الناتجة عن تناقضات النمط نفسه، والتي كان يجب أن تكون بدورها تحذيرًا واضحًا لجميع محاولات الحفاظ على النظام الرأسمالي، إلا أننا نجد في الحقيقة، كما تظهر الحالتان، أن تلك الأزمات تعمل في أوقات كمسرع لترسيخ المصالح الرأسمالية، بدلاً من تنحيها. وينعكس هذا، على رفاهية الجماهير بشكل سلبي، لأنه يشجع تراجع الدولة عن مواصلة أدوارها الاجتماعية الاقتصادية التقليدية، من أجل تيسير عملية تراكم رأس المال.

وفي ضوء ذلك، نود التركيز هنا على نقطتين رئيسيتين. أولاهما، عكس ما قد يعتقد البعض، لم يهدف قرار الدولة بتنفيذ أجندة اقتصادية جديدة إلى تأديب الجماهير بشكل مباشر في كل هذه الحالات، ولكن تعلق الأمر أساسًا بتيسير وتوسيع عملية التراكم، بغض النظر عن أي عواقب اجتماعية تؤثر سلبًا على الجماهير. مع ذلك، وحيث اختارت الدولة تطبيق هذه الأساليب الاقتصادية الجديدة، وتجاهل تداعياتها على رفاهية الجماهير، انتهى الأمر بها إلى إلحاق الضرر بالجماهير، بل و"تأديبهم"، إذ أصبحوا غير قادرين على تحدي هذه السياسات الجديدة، في ظل الظروف والقوانين الجديدة التي تحمي الأنماط الجديدة للتراكم. باختصار، لا يهم إذا ما كانت الدولة الحديثة في استجابتها للأزمات تنوي تأديب الجماهير بواسطة خفض الدعم الذي تقدمه، إذ لا ينبغي استناد التحليل على مسألة النوايا فقط، ولكن يجب أن يكون التركيز منصبًا على الأسباب الاجتماعية الاقتصادية "المادية" والفعالية وراء قرار الدولة تطبيق الأجندات الاقتصادية الليبرالية والنيوليبرالية على التوالي، فضلًا عن نتائج مثل هذه التطبيقات على رفاهية الجماهير. وبنفس المنطق، يمكننا ملاحظة أن الدولة قامت بتأديب الجماهير المصرية بالفعل عبر مفاجمة أوضاعها المعيشية السيئة، وضمان افتقارها للمساحات اللازمة للتعبير عن غضبها وتشكيل معارضة فعالة ضد سياسات الدولة.

أما النقطة الثانية، فتخص التفكير بشكل نظري في العلاقة الجدلية (الديالكتيكية) بين أزمات التراكم وتأثيراتها التأديبية على الجماهير. ولأن نمط الإنتاج الرأسمالي بطبعه مليء بالتناقضات، فهو نمط ذو ميل دائم لخلق الأزمات. علاوة على ذلك، ففي كل مرة تحدث إحدى تلك الأزمات، تكون ذات تأثير سلبي على عملية تراكم رأس المال، ويمكن حلها مؤقتًا عن طريق إلحاق مزيدًا من البؤس بالمواطنين الكادحين. لذلك، في محاولة الرأسمالية التغلب على أي من تلك الأزمات التي تحدث بانتظام، تلجأ إلى تأديب الجماهير. حيث تتعارض مصالح رأس المال بالضرورة مع مصالح الجماهير. ويترتب على ذلك أنه كلما حدثت أزمات، زادت ردود الفعل العدوانية للقائمين على الدولة. باختصار، تتحول هذه العملية إلى حلقة مفرغة لا يمكن للجماهير الهروب منها، أو من الآثار التأديبية المتزايدة للنظام الرأسمالي.

مرفق ا- "وحدة التناقضات": الاستقلال النسبي للدولة

يعد تناول مفهوم الدولة من الناحية النظرية أمراً أساسياً لفهم آثار السياسات الاقتصادية والاجتماعية كقوة تأديبية. لذا من المهم في البداية التنويه على أن الرأسمالية كنمط إنتاج، يجب دراستها بشكل جدلي، لفهم طبيعتها كاتحاد لمجموعة من التناقضات.¹⁵⁰ ويتبع هذا أن رأس المال ما هو إلا علاقة اجتماعية، تشترط وجود طبقة مُستغلة من جهة، وطبقة مُستغلة من الجهة الأخرى. وبطبيعة الحال، تمتد تلك التناقضات الي جهاز الدولة وتؤثر على علاقته بالبناء الاجتماعي (المجتمع وتقسيمه الطبقي)، الذي تشرف عليه (تراقبه). والسؤال هنا، كيف تؤثر هذه التناقضات على الطبقات الاجتماعية المختلفة؟ وما هو موقف الدولة حيال تلك الطبقات؟ وهل يمكن أن تكون الدولة محايدة في السياق الرأسمالي؟

وتقدم المناهج المختلفة إجابات متباينة على هذه النوعية من التساؤلات. فعلي سبيل المثال، من ضمن المناهج التي نرفض مقاربتها لسؤال الدولة منهج ثيدا سكوبول، الذي يصف الدولة باعتبارها كيان مستقل له مصالح وطريقة تفكير خاصة يجعلها مؤسسة قائمة بذاتها.¹⁵¹ بالتالي، يعتبر هذا المنهج مشابهاً للمنهج الليبرالي الذي يصور الدولة باعتبارها مؤسسة حيادية تشرف على المجتمع، وليس كتكوين منحاز طبقياً يؤثر ويتأثر بالمجتمع المتواجد فيه.¹⁵² هذا النوع من الأفكار يجرّد التحليل من أهم محتوياته ارتباطاً بالرأسمالية، وهو البعد الطبقي المحفور في إجراءات وقرارات أي دولة. والأهم، أن هذا النوع من الأفكار يفترض تمتع جهاز الدولة باستقلالية مطلقة، كما لو أن الدولة الرأسمالية (جهاز الدولة الذي يعمل وفقاً لشروط نمط الإنتاج الرأسمالي) لا تستجيب أساساً لمصالح طبقية بعينها، وتعمل على التوافق والحفاظ على هذه المصالح. لذلك، نرى أن منهج سكوبول يقيد عمل جهاز الدولة بمصالحه الخاصة. ويلاحظ أن أحد أهم تبعات هذا المنهج، دعمه الضمني لإفتراضية انفصال الاقتصاد عن السياسة. وهو ما يظهر في حالة سكوبول عند ادعائها أن جهاز الدولة لا يستهدف سوى مصالحه الخاصة.

يتبع كل ذلك، تشكيل نمط الإنتاج (كفكرة أو مفهوم نظري) لما هو أكبر من العلاقات الإنتاجية التي ينظم الإنتاج على أساسها بطريقة معينة.¹⁵³ بالفعل، فنمط الإنتاج يتضمن أيضاً الهياكل والممارسات التي تجعل هذه الطريقة المحددة للتنظيم ممكنة. لذا، يحتوي على كافة الممارسات الإيديولوجية والاقتصادية والسياسية التي تسمح بتنظيم الإنتاج وفقاً لشكل محدد بعينه.¹⁵⁴ وبالنظر لطبيعة نمط الإنتاج الرأسمالي، فإنه يقوم على عوامل محددة لم تكن موجودة في أنماط أخرى؛ مثل علاقات الملكية (الملكية الشخصية) وعلاقات الاستغلال القائمة على العمل المأجور. وتلعب الدولة الدور الرئيسي في ترسيخ وتعميم مثل تلك

¹⁵⁰ See Adam Schaff. "Marxist dialectics and the concept of contradiction". *The Journal of Philosophy*, Vol. 57, No. 7, Polish Number, 1960.

¹⁵¹ Theda Skocpol. *State and social revolutions* (New York: Cambridge University Press, 1979).

¹⁵² Haldun Gulalp. "Capital accumulation and the relative autonomy of the state". *Science and Society*, Vol. 51, No.3 (1987):289-297.

¹⁵³ Ellen M. Wood. "The separation of the economic and the political in capitalism". *New Left Review*, no. 127, May-June (1981): 66-69.

¹⁵⁴ Nicos Poulantzas. "The capitalist state: a reply to Miliband and Laclau". *New Left Review*, no. 95, Jan-Feb (1976): 79.

العوامل عبر شرعنة كل هذه الممارسات الاجتماعية الاقتصادية الضرورية -والخاصة- لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويمكن الإشارة لهذه الممارسات باعتبارها متطلبات دفع عملية التراكم. وتحدد متطلبات التراكم تلك الضروريات التي يجب على الدولة تنفيذها.¹⁵⁵ وعليه لا يمكن لهذا النمط التواجد بدون هذا التدخل من قبل الدولة، لإنشاء القاعدة الإنتاجية للنمط الرأسمالي (المتثلة في الأوضاع والقرارات والقوانين والأعراف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تخلق العوامل سابقة الذكر).¹⁵⁶ من هذا المنظور، يمكن فهم الدولة باعتبارها ساحة للصراع الطبقي. ويترتب على ذلك أن أي صراع لتغيير الظروف الاجتماعية والاقتصادية، يجب أن يمر عبر الدولة، ويؤثر على علاقتها بالمجتمع، وشكل المجتمع ذاته، مما يجعل أي دعوة لتغيير اقتصادي هي بالضرورة دعوة لتغيير سياسي أيضاً.¹⁵⁷ بصورة أبسط، بما أن الرأسمالية تعد نظاماً اجتماعياً مبنياً على الاستغلال والهيمنة الطبقية -تراتبية طبقية، تصبح مؤسسة الدولة الساعية لحماية استمرارية هذا المجتمع، في التحليل النهائي، أداة لخدمة مصالح طبقة واحدة على حساب جميع الطبقات الأخرى.¹⁵⁸

وعلى ضوء ما ذكر سابقاً، يعد التحليل الطبقي المحور الرئيسي في المنهج الماركسي، عند تعامله مع مسألة الدولة وأدوارها. ومع ذلك، نجد أن المنهج الماركسي التقليدي يحمل في طياته عدداً من الإشكاليات التي يجب تجنبها على الفور عند محاولة تطبيقه على مسألة الدولة. إحدى هذه الإشكاليات، المبالغة في إعطاء الأولوية للأسباب أو العوامل الاقتصادية (economism).¹⁵⁹ وتأتي هذه المشكلة من الفهم الخاطئ لمسألة البنية التحتية والبنية الفوقية¹⁶⁰، وعليه يفترض أن الدولة جزء من البناء الفوقي للمجتمع. بعبارة أخرى، يُنظر إلى الدولة على أنها "ظاهرة ثانوية بسيطة يمكن اختزالها في القاعدة الاقتصادية"، وبالتالي لا تستحق أي دراسة متخصصة.¹⁶¹ والمثير هنا أن أصحاب هذا النوع من الأفكار، وتعرف أيضاً باسم الماركسية الآلية (instrumentalist Marxism)،¹⁶² يعترفون بأن المجتمع في ظل الرأسمالية هو مجتمع طبقي يؤثر في شكل الدولة والأدوار التي تلعبها. إلا أنهم رغم هذا يعتبرون الدولة مجرد أداة في أيدي الطبقة المهيمنة. وتركز الماركسية الآلية، كما دعا إليها رالف ميليباند، على الدور القمعي للدولة عبر أجهزة ومؤسسات مثل الشرطة أو الجيش، بينما تهمش دور المؤسسات والأجهزة الأخرى؛ مثل الأجهزة الإيديولوجية المتمثلة في المؤسسات الدينية ووسائل الإعلام والنقابات والأحزاب والمدارس، وحتى الأسرة التي بدونها لا يمكن

¹⁵⁵ Gulalp. "Capital accumulation...", (1987): 310-311.

¹⁵⁶ Wood. "The separation of the economic and...", (1981): 66-69.

¹⁵⁷ المصدر السابق.

¹⁵⁸ Gulalp. "Capital accumulation...", (1987): 289-290.

¹⁵⁹ Nicos Poulantzas. "The problem of the capitalist state," *New Left Review*, 58, Nov-Dec (1969): 67-68.

¹⁶⁰ إن الفهم الشائع المنسوب لماركس لمسألة البنية التحتية والفوقية للمجتمع يفترض أن علاقات الإنتاج تمثل القاعدة الاقتصادية التحتية التي تُبنى عليها البنية الفوقية المتضمنة للإيديولوجيا والثقافة والسياسة. باختصار، يفترض هذا الفهم أن ما تحدده القاعدة الاقتصادية ينعكس في البنية الفوقية. انظر: Suraj B. Gupta. "Why Political Economy?" *Indian Economic Review*, Vol. 27 (1992): 285.

¹⁶¹ Poulantzas. "The problem of the...." (1969): 69.

¹⁶² Gregory Albo and Jane Jenson. "The relative autonomy of the state," in Clement Wallace and Williams Glen, *New Canadian*

Gulalp. "Capital accumulation...", *political economy*. (Montreal: McGill-Queen's University Press, 1989). P. 181.

Ralph Miliband. *The state in capitalist society* (New York: Basic, 1987): 287-289. انظر: Ralph Miliband. *The state in capitalist society* (New York: Basic Books, 1969).

للدولة الحفاظ على النظام الاجتماعي.¹⁶³ ففي الواقع، تقوم هذه المؤسسات بدور حيوي في نشر الأفكار (الأيديولوجية) التي تحتاجها الدولة، بقدر ما تحتاج إلى القمع لمواصلة القيام بأدوارها.

وفي السنوات الأخيرة من عمره القصير، أدرك بولانتزاس هذه العيوب. وحاول تقديم نظرية ماركسية جديدة للدولة (الاستقلال النسبي للدولة)، وهي ما بنينا عليها هذا البحث. ويرى بولانتزاس¹⁶⁴ أن توصيف النظرية الماركسية التقليدية للدولة على أنها الممثل الواضح والجلي لرأس المال الكبير هو توصيف معيوب.¹⁶⁵ ومن وجه نظره فإن الدولة مركز ممارسة العمل السياسي، التي تقوم بالحفاظ على وحدة المجتمع، عبر إخفاؤها طبيعتها الطبقية، واحتوائها لكل العوامل المؤجبة للصراع الطبقي، واستفادتها من الفصل المؤسسي بين الاقتصاد والسياسة لتحقيق مهمة التماسك. ونتيجة لذلك، تحتفظ باستقلالية نسبية عن الطبقة المهيمنة.¹⁶⁶ ولذلك من أجل حماية البناء الاجتماعي الرأسمالي، قد تتدخل الدول من وقت إلى آخر، اعتماداً على حدة الحرب الطبقة وتأثيرها على عملية التراكم الرأسمالي، بإعطاء امتيازات للطبقة الكادحة، الشيء الذي قد يتعارض مع مصالح الطبقة المهيمنة على المدى القصير.¹⁶⁷ إلا أن ذلك لا ينفي أنه وعلى المدى الطويل، وفي التحليل النهائي، تستهدف الدولة في ظل التكوين الرأسمالي بالأساس، مصالح الطبقة المهيمنة، عبر حماية البناء الاجتماعي المشرع للاستغلال والهيمنة الطبقة. وفي الحقيقة إذا كانت الدولة باعتبارها ساحة للصراع الطبقي لا تتمتع بدرجة من الاستقلالية، على حد قول الماركسية الآلية، فإن ذلك يمنعنا من رؤية الدور الذي تلعبه الدولة في رعاية وبسط هيمنة الطبقة المسيطرة على المجتمع ككل.¹⁶⁸ ونستنتج من هذا أن الدولة هي "الشكل السياسي للهيمنة الطبقة في المجتمع البرجوازي".¹⁶⁹

وقد يبدو هنا أننا نعني أن الطبقة المهيمنة والدولة كيان واحد، إلا أن هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. وباعتبار الدولة الرأسمالية كياناً أو مؤسسة تمثل علاقة اجتماعية تهدف إلى إعادة إنتاج الطبقة "الانقسام الطبقي" وحمايتها، سيكون من الخطأ افتراض أن لهذه الدولة طبيعة متجانسة.¹⁷⁰ فعلي الرغم من التظاهر بالوحدة التي تدعيها الدولة الرأسمالية، إلا أنه يوجد صراع داخلي بين أجنحتها المختلفة، وذلك كنتيجة لعمل كل جناح من تلك الأجنحة على

¹⁶³ Poulantzas. "The problem of...." (1969):76-78.

¹⁶⁴ خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، اشتبك بولانتزاس وميليباند في نقاش طويل حول طبيعة الدولة في ظل المجتمعات الرأسمالية. على صفحات مجلة New Left Review. ولا يزال البعض يعتبر هذا النقاش المعروف الآن باسم مناظرة بولانتزاس وميليباند من أهم مداخل النظرية الماركسية عن الدولة. لسوء الحظ، نظراً لمحدودية المساحة المتوفرة لدينا هنا، لن نتمكن من شرح نظرية بولانتزاس بالكامل. بدلاً من ذلك، سنوجه تركيزنا إلى الجوانب التي نجدها أكثر أهمية.

¹⁶⁵ Poulantzas. "The problem of...." (1969): 76; and "The capitalist state" (1976):74. نظرية الاستقلال النسبي للدولة تعد رد قوي على النظرية الماركسية الآلية دون أن تكون خالية من العيوب. انظر Gulalp, "Capital accumulation ...", (1987):288.

¹⁶⁶ Poulantzas. "The problem of...." (1969): 74-76.

¹⁶⁷ للانتقادات الموجهة لمقاربة بولانتزاس، انظر Gulalp. "Capital accumulation ...", (1987):288; 294, and 299; Ralph Miliband. "Poulantzas and the capitalist state". New Left Review I (82), Nov-Dec (1973):85. See also Ralph Miliband. "The capitalist state: reply to Nicos Poulantzas". New Left Review I (59), Jan-Feb (1970): 53-57.

¹⁶⁸ للمزيد عن نظرية الاستقلال النسبي للدولة، انظر Gulalp, "Capital accumulation ...", (1987):71-73; Poulantzas. "The capitalist state....", (1976):182; and Albo and Jenson, "The relative autonomy of accumulation ...", (1987): 293; and Albo and Jenson, "The relative autonomy of

¹⁶⁹ Gulalp, "Capital accumulation ...", (1987): 291.
¹⁷⁰ Poulantzas. "The capitalist state....", (1976):75.

خدمة مصالح فصيل مختلف من رأس المال في صراعه ضد الفصائل الأخرى.¹⁷¹ وعليه فهناك افتراض خاطئ بأن هذه الفصائل لا تتصارع فيما بينها لأن هذا يتعارض مع هدف رأس المال في تعظيم عملية التراكم. لذا فإن تدخل الدولة يعكس تفضيلها الموجه لفصيل من رأس المال.

وهنا نسلط الضوء على أن الأصول الطبقية لأولئك الذين يعملون لصالح الدولة - البيروقراطية- ليست العامل الحاسم في تحديد طريقة الدولة في إدارة المجال العام كما افترض ميليباند في كتابه، لأن البيروقراطية لا تشكل أي طبقة. بل هي فئة اجتماعية للأفراد أو الكوادر المتنافسة لخدمة النظام الحالي عبر برامج مختلفة، كل منها يتوافق مع مصالح فصيل معين.¹⁷²

ختامًا، وكما تظهر الحالتان الدراستين، تتحدد عملية تراكم رأس المال من خلال الهيكل الطبقي الداخلي للدولة، واستجابته لتقسيم العمل الدولي. فعندما تبدأ أزمة التراكم، عادة ما يتم إعادة تشكيل تقسيمًا جديدًا للعمل في جميع أنحاء العالم، عبر الاتجاه لتطبيق أنماط جديدة من تراكم رأس المال، للتغلب على تفاقم الأزمة، وبالتالي الحفاظ على البنية الاجتماعية الرأسمالية عالميًا.

ولكل هذه الأسباب، نكرر أن الدور الرئيسي للدولة هو الحفاظ على عملية تراكم رأس المال، من خلال تنفيذ المتطلبات اللازمة في كل مرحلة من مراحل تطورها. وبناءً على ذلك، كما يستنتج جولال، تصبح استقلالية الدولة أكثر وضوحًا أثناء الأزمة.¹⁷³ وذلك لأن جهاز الدولة يسعى إلى خلق درجة الاستقرار الاجتماعي اللازمة للحفاظ على تراكم رأس المال. وعليه، يؤكد ذلك العلاقة الموضوعية بين مؤسسة الدولة الرأسمالية والطبقة المهيمنة.

¹⁷¹ المصدر السابق.

¹⁷² Poulantzas, "The capitalist state....", (1976):73-75; and Gulalp, "Capital accumulation ...", (1987): 308.

¹⁷³ Gulalp, "Capital accumulation ...", (1987):309-311.

البيلوغرافيا

• المصادر العربية

- ... (٢٠١٩). "الجمهورية الأولى، المصري في سدة الحكم: عبد الناصر والجماهير". منصة العدالة الاجتماعية. <<https://bit.ly/2qDUeeW>> .
- ... (١٩٧٧). "السادات حريص على رفع معاناة الكادحين". الأهرام، ٢٧ يناير .
- ... (١٩٧٧). " إيقاف قرارات رفع الأسعار مع استمرار منحه العلاوة الإضافية". الأهرام، ٢٠ يناير.
- ... (٢٠١٣). "حصر قتلي ال ١٨ يوم الاولي من الثورة". ويكي ثورة. <<https://bit.ly/2YugiF6>> .
- ... (١٩٧٧). "قرارات هامة لصالح القاعدة الشعبية يصدرها مجلس الوزراء". الاهرام، ٢٧ يناير.
- العيصوي ، إبراهيم (٢٠٠٧). الاقتصاد المصري في ثلاثين عاما: تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤. (القاهرة: المكتبة الأكاديمية).
- النجار، احمد سيد (٢٠١٢). نحو برنامج اقتصادي لمصر الثورة: تجاوز تركة الفشل وبناء اقتصاد كفاء وعادل. (القاهرة: المجلس الاعلي للثقافة).
- دويدار ، محمد (١٩٨٢). الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري، ١٩٥٠-١٩٨٠. (الاسكندرية: المعارف).
- حنفي ، حسن (١٩٩٣). "أثر العامل الديني علي توزيع الدخل القومي في مصر" في جودة عبد الخالق. الاقتصاد السياسي لتوزيع الدخل في مصر. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).
- خليل ، هبة (٢٠١١). " الجنزوري والخصخصة". المركز المصري للحقوق الاجتماعية والاقتصادية .
- رمضان، فاطمة (٢٠١٧). "التقاضي الاستراتيجي: العمال وخصخصة القطاع العام بين السياسة والقانون" في عمرو عادلي وفاطمة ورمضان. صعود وأفول الحركة العمالية المصرية: العمال والسياسة والدولة في مصر، ٢٠٠٦-٢٠١٦. (القاهرة: دار المرايا).
- شليبي ، طه (١٩٩١). "قانون القطاع العام وتوجهات الخطة الخمسية الثالثة". ادارة الاعمال.
- شهيب، عبد القادر (٢٠٠٢) . ١٨ و١٩ يناير: رؤية واقعية. (القاهرة: مصر المحروسة).
- عبد الرازق، حسين (١٩٨٥). مصر في ١٨ و١٩ يناير: دراسة سياسية وثائقية. (القاهرة: دار شهدي).
- عبدالفضيل ، محمود (١٩٩٤). برامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في مصر والمغرب: بين المأمول والمتوقع. (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق).

عبد الفضيل ، محمود (١٩٧٨). "تطور الهيكل الضريبي في مصر في ربع قرن، ١٩٥٢-١٩٧٧: دراسة تحليلية" في إسماعيل صبري عبدالله، ابراهيم العيسوي وجودة عبد الخالق. الاقتصاد المصري في ربع قرن، ١٩٥٢-١٩٧٧- بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاديين المصريين. (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

ليبي ، فكري (١٩٩٠). الشيوعيون وناصر: التحالف والمواجهة (القاهرة: شركة الأمل).

محمد ، عبد العليم (١٩٩٠). الخطاب الساداتي: تحليل الحقل الأيديولوجي للخطاب الساداتي. (القاهرة: الأهالي).

مرسي ، فؤاد (١٩٨٧). مصير القطاع العام في مصر. (القاهرة: مركز البحوث العربية).

ميريل، بيير (؟). مصر والمتغيرات الحادة L'Egypte des ruptures - . (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات).

يوسف، ادهم (٢٠١٧). "الانتفاضة لم تُصَوَّر: تمثيل سينمائي لمظاهرات الخبز في عام 1977". مدى مصر . <<https://bit.ly/38AOKEM>>.

- ... (2018). "al-Sisi visits Suez canal tunnels, sites of new administrative capital". *Daily News Egypt*. < <https://bit.ly/3fbsQu>>.
- ... (2019). "Financial statement for the state's general budget for the year 2019/2020". *The Ministry of Finance*.
- ... (2016). "IMF executive board approves \$12 billion extended arrangement under the extended fund facility for Egypt". *International Monetary Fund*.<<https://bit.ly/37kyJk3>>.
- ... (2013). "Joint submission to the committee on economic, social and cultural rights on the occasion of the review of Egypt's 4th periodic report at the 51st session". <https://www.cesr.org/sites/default/files/Egypt_CESCR_Joint_report_English.pdf>.
- ... (2019). "Monthly statistical bulletin No. 263-February 2019". *Central Bank of Egypt*.
- ...(2018)."Suez canal development to include real estate projects". *Daily News Egypt*.<<https://bit.ly/2Yox8FI>>.
- ... (2018). "Trade and development report 2018: power, platforms, and the free trade delusion". *UNCTAD*.
- Adly, Amr (2017). "Too big to fail? Egypt's large enterprises after the 2011 uprising". *Carnegie*. <<https://bit.ly/2MKfmHM>>.
- Ansari, Hamid (1986). *Egypt: the stalled society*. (New York: State University of New York).
- Assaad, Ragui (1997). "The effects of public sector hiring and compensation policies on the Egyptian labor market". *The World Bank Economic Review*, No. 1.
- Clement, Françoise (2009). "Workers protests under economic liberalization in Egypt" in Nicholas Hopkins's *Political and social protest in Egypt* (Cairo: The American University in Cairo Press).
- Corkery, A. and Khalil. H (2015). "Nothing New on the Nile," *Foreign Policy*. <<https://bit.ly/2zl0XyB>>.

- Cook, Steven A. (2012). *The struggle for Egypt: from Nasser to Tahrir Square* (New York: Oxford University Press).
- El-Rifae, Yasmin (2014). "Egypt's informal economy". *Middle East Institute*. <<https://bit.ly/2XPAjYg>>.
- el-Shakhs, Salah (1994). "Sadat city, Egypt and the role of new town planning in the developing world". *Journal of Architectural and Planning Research*, 11, no.3.
- Esterman, I. (2016). "Brace yourselves for higher electricity prices". *Mada Masr*. <<https://bit.ly/3cTsjcS>>.
- Ezzidin, Toqa (2019). "Egypt's new administrative capital: how to avoid the failed experience of Sadat city". *Business Forward*. <<https://bit.ly/3c9dyp4>>.
- Farahat, Ahmed (2017). "No increase in prices of cigarettes and oils after increasing VAT to 14%: El Monayer". *Daily News Egypt*. <<https://bit.ly/3f7f8qn>>.
- Farah, Nadia (2009). *Egypt's political economy: power relations in development* (Cairo: The American University in Cairo Press).
- Farah, Nadia (2013). "The political economy of Egypt's revolution," in Dan Tschirgi et al. *Egypt's Tahrir revolution* (London: Lynne Rienner Publishers).
- Feteha, Ahmed (2015). "Sadat City is a cautionary tale as Egypt plans new capital". *Bloomberg*. <<https://bloom.bg/3tOvpb7>>.
- Gerth, H. H. and Mills, C. Wrights (1946). *From Max Weber: Essays in Sociology*. (New York: Oxford University Press, 1946).
- Harvey, David (2005). *A brief history of neoliberalism*. (Oxford: Oxford University Press).
- Harvey, David (2004). "The 'new' imperialism: accumulation by dispossession". *Socialist Register*.
- Hauslohner, Abigail (2014).. "Egypt's military expands its control of the country's economy". *Washington Post*. <<https://wapo.st/2AZW12s>>.
- Hinnebush Jr., Raymond A. (1985). *Egyptian politics under Sadat: the post-populist development of an authoritarian-modernizing state* (New York: Cambridge University Press).

- Ikram, Khalid (2006). *The Egyptian economy, 1952-2000: performances policies and issues* (New York: Routledge).
- Joya, Angela (2011). "The Egyptian revolution: crisis of neoliberalism and the potential for democratic politics," *Review of African Political Economy* 38:129.
- Kandil, Hazem (2014). *Soldiers, spies, and statesmen: Egypt's road to revolt* (London: Verso).
- Khalil, Heba and Dill, Brian (2018). "Negotiating statist neoliberalism: the political economy of post-revolutionary Egypt". *Review of African Political Economy*, 45:158.
- Klein, Naomi (2007). *The Shock Doctrine: the Rise of Disaster Capitalism* (New York: Metropolitan Books).
- Lakhdar, Lafif (1978). "The development of class struggle in Egypt". *Khamsin*. <<https://bit.ly/3f9Nedb>>.
- Marshall, S. (2015). "The Egyptian armed forces and the remaking of an economic empire". *Carnegie*. <<https://bit.ly/2XQC4Et>>.
- Mcmahon, Sean F. (2017).. *Crisis and class war in Egypt: social reproduction, factional realignments and the global political economy*. (London: Zed Books).
- Megahed, Kareem (2016). "The Social Paradox of Al-Sisi's 1.5m Acres". *Daily News Egypt*. <<https://bit.ly/3cRc9Ro>>.
- Miliband, Ralph (1973). "Poulantzas and the capitalist state," *New Left Review* I (82), Nov-Dec.
- Miliband, Ralph (1970). "The capitalist state: reply to Nicos Poulantzas". *New Left Review* I (59), Jan-Feb (1970).
- Miliband, Ralph (1969). *The state in capitalist society* (New York: Basic Books).
- Mitchell, Timothy (1999). "No factories, no problems: the logic of neoliberalism in Egypt". *Review of African Political Economy*, 26:82.
- Mitchell, Timothy (2002). *The rule of experts: Egypt, techno-politics, modernity* (California: University of California Press).
- Mohamed, Hanan (2018). "Sisi affirms cement complex as part of Egypt, offers 13K jobs". *Egypt Today*. <<https://bit.ly/3cMxACZ>>.

- Poulantzas, Nicos (1976). "The capitalist state: a reply to Miliband and Laclau". *New Left Review*, no. 95, Jan-Feb.
- Poulantzas, Nicos (1969). "The problem of the capitalist state," *New Left Review*, 58, Nov-Dec.
- Roll, Stephen (2010). "Finance matters!: the influence of financial sector reforms on the development of the entrepreneurial elite in Egypt," *Mediterranean Politics* 15:3.
- Schaff, Adam (1960). "Marxist dialectics and the concept of contradiction". *The Journal of Philosophy*, Vol. 57, No. 7, Polish Number.
- Serag, Yehya (2017). "The new administrative capital of Egypt: a critical review from the regional perspective". *1st International Conference on Towards a Better Quality of Life*.
- Sherif, Nourhan; Khalil, Heba; and Zayed, Hatem (2015). *Above the state: multinational corporations in Egypt* (Cairo: ECESR).
- Sherry, Hassan (2017). *Debunking the myth of a changing IMF: unpacking conditionality in the Arab region post-uprisings*. Arab NGO Network for Development.
- Sims, David (2014). *Egypt's desert dreams: development or disaster?*. (Cairo: The American University in Cairo Press).
- Skocpol, Theda (1979). *State and social revolutions* (New York: Cambridge University Press).
- Soliman, Samer (1998). *State and industrial capitalism in Egypt* (Cairo: Cairo Papers in Social Sciences, the AUC Press).
- Tasch, B. (2015). "Build it and they will come' is not enough: Egypt's \$8 billion Suez canal expansion sounds dubious". *Business Insider*. < <https://bit.ly/2BUhPgD>>.
- Tignor, Robert (2016). *Anwar al-Sadat: transforming the Middle East* (Oxford: Oxford University Press).
- Turner, Bryan (1978). *Marx and the End of Orientalism* (London: George Allen and Unwin, 1978).

Umney, Charles; Greer, Ian; Onaran, Özlem and Symon, Graham (2018). "The State and Class Discipline: European Labour Market Policy after the Financial Crisis," *Capital and Class*, Vol. 42, No. 2.

Wood, Ellen M. (1981). "The separation of the economic and the political in capitalism". *New Left Review*, no. 127, May-June.

Zayed, Hatem; Sika, Nadine; and al-Nur, Ibrahim (2016). "The student movement in Egypt: a microcosm of contentious politics," *IAI*, Working Paper No. 19.